



NEAR EAST UNIVERSITY
INSTITUTE OF GRADUATE STUDIES
BUSINESS ADMINISTRATION PROGRAM

**THE IMPACT OF CORPORATE GOVERNANCE ON THE LEVEL OF
ACCOUNTING DISCLOSURE AND IS IMPLICATION FOR RATIONALIZING
INVESTMENT DECISIONS(A FIELD STUDY OF COMPANIES LISTED ON
THE PALESTINE STOCK EXCHANGE)**

SALAH Y A TAYYEM

MASTER THESIS

NICOSIA

2021

**THE IMPACT OF CORPORATE GOVERNANCE ON THE LEVEL OF
ACCOUNTING DISCLOSURE AND IS IMPLICATION FOR RATIONALIZING
INVESTMENT DECISIONS(A FIELD STUDY OF COMPANIES LISTED ON
THE PALESTINE STOCK EXCHANGE)**

SALAH Y A TAYYEM

NEAR EAST UNIVERSITY GRADUATE SCHOOL OF SOCIAL SCIENCES
MASTER'S THESIS Business Administration PROGRAM

MASTER THESIS

THESIS SUPERVISOR
Assist. Prof. Dr. AHMAD SAMUR

NICOSIA
2021



جامعة نير ايست
كلية الدراسات العليا
برنامج الماجستير

اثر حوكمة الشركات على مستوى الإفصاح المحاسبي وانعكاساتها على ترشيد
القرارات الاستثمارية (دراسة ميدانية للشركات المدرجة في بورصة فلسطين)

رسالة ماجستير

صلاح يوسف عادل تيم

NICOSIA

2021

اثر حوكمة الشركات على مستوى الافصاح المحاسبي وانعكاساته على ترشيد القرارات الاستثمارية
دراسة ميدانية على الشركات المدرجة في بورصة فلسطين

صلاح يوسف عادل تيم

جامعة نير ايست كلية الدراسات العليا في العلوم الانسانية برنامج ماجستير

رسالة ماجستير

المشرف

الاستاذ المساعد الدكتور أحمد سمور

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

"رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَى وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ"

صدق الله العظيم

(القرآن الكريم، سورة النمل، آية 19)

ACCEPTANCE/APPROVAL

We as the jury members certify the" **THE IMPACT OF CORPORATE GOVERNANCE ON THE LEVEL OF ACCOUNTING DISCLOSURE AND IS IMPLICATION FOR RATIONALIZING INVESTMENT DECISIONS)**" (A FIELD STUDY OF COMPANIES LISTED ON THE PALESTINE STOCK EXCHANGE)" prepared by the SALAH Y A TAYYEM defended on 18/06/2021 has been found satisfactory for the award of degree of Masters



Asst Prof. Dr. Ahmad Samour (Supervisor)

Near East University

Faculty of Business Administration and Department of Banking and Finance



Dr. Laith Tashtoush (Member)

Faculty of Business Administration and Department of Business Administration



Asst Prof. Dr. Wagdi Khalifa

Near East University

Faculty of Business Administration and Department of Business Administration

Prof. Dr. K. Hüsnü Can Başer

Director of Institute of Graduate Studies

الموافقة

نحن اعضاء لجنة التحكيم نشهد على ان الرسالة التي تحمل عنوان " اثر حوكمة الشركات على مستوى الافصاح المحاسبي وانعكاساته على ترشيد القرارات الاستثمارية دراسة ميدانية على الشركات المدرجة في بورصة فلسطين " من اعداد الباحث صلاح تيم دافع عنها بتاريخ 1/18/2021 وبعد المداولة وافقت اللجنة بمنح الباحث درجة الماجستير في تخصص ادارة الاعمال.

اعضاء لجنة التحكيم

ا.م. د. احمد سمور (المشرف)

جامعة نيرايس/كلية الادارة والاقتصاد/قسم المحاسبة

د.ليثشتوش (عضوا)

جامعة نيرايس/كلية إدارة والاقتصاد / قسم الإدارة

ا.م.د. وجدي محفوظ خليفة (عضوا)

جامعة نيرايس/كلية الادارة والاقتصاد/قسم المحاسبة

ا.د. مصطفى ساسان

عميد كلية الدراسات العليا

أقرار

انا الموقع ادناه مقدم الرسالة التي تحمل العنوان:

اثر حوكمة الشركات على مستوى الإفصاح المحاسبي وانعكاساتها على ترشيد القرارات الاستثمارية (دراسة ميدانية الشركات المدرجة في بورصة فلسطين)

اقر بان ما اشتملت عليه هذه الرسالة انما هي نتاج جهدي الخاص، باستثناء ما تم الاشارة اليه حيثما ورد وان هذه الرسالة ككل، او اي جزء منها لم يقدم من قبل لنيل درجة او لقب علمي او بحثي لدى اية مؤسسة تعليمية او بحثية اخرى

Declaration

I understand the nature of plagiarism, and I am aware of the University's policy
The work provided in this thesis, unless otherwise referenced is the researcher's
own work, and has not been submitted by others elsewhere for any other degree or
qualification

Date 18/06/2021

Signature

SALAH Y A TAYYEM

اقرار المقوم اللغوي

اقر ان رسالة الماجستير الموسومة (اثر حوكمة الشركات على مستوى الافصاح المحاسبي وانعكاساته على ترشيد القرارات الاستثمارية دراسة ميدانية على الشركات المدرجة في بورصة فلسطين) التي قدمها الطالب (صلاح يوسف عادل تيم) لـ كلية الدراسات العليا للعلوم الانسانية في جامعة النيرايست/قبرص تمت مراجعتها وتصحيحها من الناحية اللغوية واصبحت خالية من الازطاء اللغوية والتعبيرية.

د. طارق الصيرفي

كلية المجتمع العربي

قسم : اللغة العربية

27/12/2021

إِهْدَاء

الى من لا يمكن للكلمات أن توفيقها حقها ولا الارقام ان تحصي فضائلها
الى من هبة الرب ومنبع الحنان وشعلة الامل في هذه الحياة والى من
هبة الشمعة التي تنير لي ظلمة الحياة والى أنقى وأتقى كلمة في الوجود
الى صاحبة القلب الواسع والدواء النافع الى من رافقتني دعنها طوال هذه الاعوام

التي قضيتها بعيدا عنها فكان مصدر قوتي وعزيمتي ونجاحي

الى أمي الحبيبة اهديك هذه الثمرة التي طال انتظارها

الى من زرع في قلبي حب العمل والاجتهاد وكان اهتمامه قوام عزيمتي

اليك ابي اهدي عصارة جهدي هذا

الى القلوب التي احاطتني بالجد والرعاية ورافقتني في دروب الحياة

والى من عبدوا لي الطريق امامي وفرشوها بالحريز لاسير عليها بخطى ثابتة وعزم لا يلين

الى اخواني وأخواتي

الى أصحاب الايدي الخفية التي مازالت تساندني في غربتي عن أهلي ووطني وذللوا لي كل الصعاب من اجل ان
أصل الى ما اصبو اليه وانجاز هذه المرحلة التعليمية ومازالوا ينتظرون مني الوصول الى القمة فكانوا لي كل شي

في غربتي

الى شهداء فلسطين عامة اللذين روو بدمانهم الطاهرة ارض فلسطين والى اسرى الحرية

القابعين في سجون الاحتلال الاسرائيلي والى المرابطين في ساحات المسجد الاقصى والشيخ جراح

الى كل من يعرفني من قريب او من بعين والى كل من وسعتهم ذاكرتي ولم تسعهم مذكرتي

اليهم جميعا اهدي هذا العمل

شكر وتقدير

الحمد لله الذي قدر فهدى والحمد لله الذي وهبنا نعمة العقل لنبصر به طريق العلم والحمد لله الذي علمنا ما لم نكن نعلم والسلاة والسلام على معلمنا الاول سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم والحمد الحمد لله القائل في كتابه العظيم " ومن يشكر فإنما يشكر لنفسه " سورة لقمان، الآية 91. ومن هذا المنطلق فاني اتقدم بجزيل الشكر وعظيم العرفان الى استاذي القدير , الأستاذ المساعد الدكتور أحمد سمور لتفضله بالاشراف على هذه الدراسة , وتقديمه التوجيهات والارشادات لي طيلة اعداد هذه الرسالة .

كما أتقدم بالشكر الجزيل الى اعضاء لجنة المناقشة الموقرين:

****الاستاذ المساعد الدكتور وجدي خليفة/Asst prof Dr. Wagdi Khalifa**

**** الدكتور ليث طشتوش / Dr. LaithTashtoush**

لتفضلهما بمناقشة هذه الدراسة واثراءها بمقترحاتهما القيمة .

والله ولي التوفيق

ملخص الدراسة

THE IMPACT OF CORPORATE GOVERNANCE ON THE LEVEL OF ACCOUNTING DISCLOSURE AND IS IMPLICATION FOR RATIONALIZING

الغرض من هذه الدراسة هو تحديد نطاق تطبيق الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين قواعد حوكمة الشركات الفلسطينية وأثرها على القرارات الاستثمارية ، يتبع هذا البحث منهجًا وصفيًا وتحليليًا ويهدف إلى توفير البيانات والحقائق المتعلقة بالمشكلة (موضوع الدراسة) سوف تشرحها وتحدد معناها. تبلغ عدد الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية والبالغ عددها 52 شركة ، وذلك حسب آخر تقرير عن سوق فلسطين للأوراق المالية ، وقد اقتصر مجتمع الدراسة عليها ، حيث تم الاقتصار على الشركات المساهمة العامة الموجودة في التي يزيد رأسمالها عن 20 مليون دولار امريكي. وقد تم توزيع الاستبانة على المدراء الماليين والاداريين والمحاسبين ، وأعضاء مجلس ادارة الشركات الموجودة ضمن مجتمع الدراسة. وقد توصلت هذه الدراسة الى العديد من النتائج كان من ابرزها :تبين من نتائج الدراسة أن تطبيق مبادئ الحوكمة في الشركات المساهمة العامة الفلسطينية له اثر ايجابي على تحسين مستوى الإفصاح المحاسبي وترشيد القرارات الاستثمارية ويرجع السبب في ذلك ان بعض الشركات المدرجة في البورصة الفلسطينية يغلب عليها لطابع عدم اظهار تفاصيل البيانات المحاسبية.وعليه يكون هناك إحجام من الإدارة التنفيذية ومجلس الإدارة عن الإفصاح عن هذه الأمور وهو ما يظهر تأثيراً في هذه الدراسة الأمر الذي يعني أهمية الإفصاح عن المعلومات المحاسبية للمساهمين وانعكاس ذلك الإفصاح على ترشيد القرارات الاستثمارية يساهم الإفصاح عن المعلومات المحاسبية للشركة على اختيار البديل الاستثماري الأمثل من البدائل الاستثمارية المتاحة وبالتالي يساهم في زيادة استثمارتها وتحسين معدل العائد على الاستثمار وهذا ما يعكس بقيام الشركة بتوفير المعلومات الملائمة لمجلس الإدارة إيجاباً على عملية ترشيد القرارات الاستثمارية للشركة وكذلك تؤثر مهارة وخبرة أعضاء مجلس الإدارة على تحسين مستوى الإفصاح المحاسبي و نوعية القرارات الاستثمارية المتخذة.وقد اوصت هذه الدراسة بعدة امور بناء على ما توصلت اليه:يجب أن تلعب المؤسسات المالية ووزارة الاقتصاد والبورصة الفلسطينية والمؤسسات الأخرى ذات الصلة دورًا فاعلاً فيها تنظيم دورات تدريبية مكثفة تتعلق بقضايا الحوكمة المختلفة لارتباطها بها بشكل فعال كما تعمل الشركة على تحسين أدائها المالي وتسعى جاهدة لزيادة دور مجلس الإدارة في اختيار المديرين المدراء التنفيذيون ودورهم في تطبيق القوانين والأنظمة وضرورة توعية الشركة بضرورة الالتزام اتباع قواعد الحوكمة الصادرة عن هيئة السوق المالية والزام جميع الشركات بتطبيق القواعد الإدراج ، وبسبب تأثيره على حقوق المساهمين ، هناك مخاوف بشأن تطبيق قواعد الحوكمة المتعلقة بحقوق المساهمين الأداء المالي والالتزام بقواعد حوكمة الشركات المتعلقة بلجنة الترشيحات والمكافآت لضمان الامتثال احتياجات الشركة ومجلس الإدارة واستخدام أساس الأداء المتميز لمكافأة الموظفين.

Abstract

THE IMPACT OF CORPORATE GOVERNANCE ON THE LEVEL OF ACCOUNTING DISCLOSURE AND IS IMPLICATION FOR RATIONALIZING

The purpose of this study is to determine the scope of application of public joint-stock companies listed on the Palestine Stock Exchange; the rules of corporate governance for Palestinian companies and their impact on investment decisions. This research follows a descriptive and analytical approach and aims to provide data and facts related to the problem, the subject of the study, that will explain it and determine its meaning. The number of public shareholding companies listed on the Palestine Securities Exchange is 52 thereupon the last report on the Palestine Stock Exchange in (www.pse.com), and this study depend on it therein public shareholding companies that its capital is more than 20 million US dollars. The questionnaire was division to financial managers, administrators, accountants, and members of the board of directors of companies therein study. This study reached to many results, the most important is: The results of the study revealed that the application of governance principles in the Palestinian public shareholding companies has a positive effect on improving the level of accounting disclosure and rationalizing investment decisions; The reason for this is that some companies listed on the Palestinian Stock Exchange are predominant to the nature of not showing the details of the accounting data so The executive and the Board of Directors doesn't disclose these matters; which shows an impact in this study, which means the importance of disclosure of accounting information to shareholders and the reflection of that disclosure on the rationalization of investment decisions. Disclosure of the company's accounting information contributes to choosing the optimal investment alternative from the available investment alternatives; which contributes to increasing Its investment and improvemes of the rate of incoming on investment, and this is reflected in the company's provision of appropriate information to the board of directors positively on the process of rationalizing the investment decisions of the company, as well as the skill and experience of the members of the board of directors to improve the level of accounting disclosure and the quality of the investment decisions. This study recommended several things based on its findings: The financial institutions, the Ministry of Economy, the Palestinian Stock Exchange and other related institutions shall that playing an effective role in organizing intensive training courses related to various governance issues as they are effectively linked to them.

Öz

KURUMSAL YÖNETİMİN MUHASEBE AÇIKLAMALARININ DÜZEYİNE ETKİSİ VE RASYONELLEŞTİRME UYGULAMASI

Bu çalışmanın amacı, Filistin Menkul Kıymetler Borsası'nda işlem gören halka açık anonim şirketlerin uygulama kapsamını belirlemek ; Filistinli şirketler için kurumsal yönetim kuralları ve bunların yatırım kararları üzerindeki etkisi. Bu araştırma, betimsel ve analitik bir yaklaşım izlemektedir ve çalışmanın onusulan problemle ilgili onu açıklayacak ve anlamını belirleyecek ve sonuçları sağlamayı amaçlamaktadır. Filistin Menkul Kıymetler Borsası'nda işlem gören halka açık şirket sayısı 52'dir ve buna bağlı olarak Filistin Menkul Kıymetler Borsası'na ilişkin son rapor (www.pse.com) olup, bu çalışma sermayesinin 20 milyon üzerinde olduğu halka açık şirketlerde buna bağlıdır. Amerikan doları. Anket, finansal yöneticilere, yöneticilere, muhasebecilere ve oradaki şirketlerin yönetim kurulu üyelerine bölünmüştü. Bu çalışma bir çok sonuca ulaştı, en önemlisi: Çalışmanın sonuçları, Filistin halka açık ortaklık şirketlerinde yönetim ilkelerinin uygulanmasının, muhasebe açıklama düzeyinin iyileştirilmesi ve yatırım kararlarının rasyonelleştirilmesi üzerinde olumlu bir etkiye sahip olduğunu ortaya koydu; Bunun nedeni, Filistin Menkul Kıymetler Borsası'nda işlem gören bazı şirketlerin, muhasebe verilerinin ayrıntılarını göstermeme özelliğine sahip olmalarıdır, bu nedenle yönetici ve Yönetim Kurulu bu hususları açıklamaz; Bu, muhasebe bilgilerinin pay sahiplerine açıklanmasının önemi ve bu açıklamanın yatırım kararlarının rasyonelleştirilmesini ve yansımaları anlamına gelen bu çalışmada bir etki göstermektedir. Şirketin muhasebe bilgilerinin açıklanması, mevcut yatırım alternatiflerinden en uygun yatırım alternatifinin seçilmesine katkıda bulunur; yatırımlarını artırmaya ve yatırım gelir oranını iyileştirmeye katkıda bulunan ve bu, şirketin yatırım kararlarının rasyonelleştirilmesi sürecine ve ayrıca beceriye ilişkin yönetim kuruluna olumlu bilgi verilmesine olumlu yansımaktadır. Ve muhasebe açıklama düzeyini ve yatırım kararlarının kalitesini iyileştirmek için yönetim kurulu üyelerinin deneyimleri. Bu çalışma, bulgularına dayalı olarak birkaç şey önerdi: Finans kurumları, Ekonomi Bakanlığı, Filistin Menkul Kıymetler Borsası ve diğer ilgili kurumlar, kendileriyle etkin bir şekilde bağlantılı oldukları için çeşitli yönetim konuları ile ilgili yoğun eğitim kurslarının düzenlenmesinde etkili bir rol oynayacaktır.

فهرس المحتويات

i.....	اقرار
ii.....	Declaration
iii.....	اقرار المقوم اللغوي
vi.....	ملخص الدراسة
vii.....	Abstract
viii.....	Öz
1.....	الفصل الأول:
1.....	الإطار العام للدراسة
1.....	1.1. خطة الدراسة
1.....	1.1.1. المقدمة:
2.....	1.1.2. مشكلة الدراسة:
3.....	1.1.3. أسئلة الدراسة:
4.....	1.1.4. أهداف الدراسة:
5.....	1.1.5. أهمية الدراسة:
6.....	1.1.6. فرضيات الدراسة:
6.....	1.1.7. متغيرات الدراسة :
7.....	1.1.8. مصطلحات الدراسة
8.....	1.2. الدراسات السابقة
8.....	1.2.1. الدراسات العربية :
11.....	1.2.2. الدراسات الاجنبية:
14.....	الفصل الثاني
14.....	حوكمة الشركات
14.....	2.1. المقدمة:
14.....	2.2. التطور التاريخي لحوكمة الشركات:
16.....	2.3. مفهوم حوكمة الشركات:
16.....	2.4. أهمية حوكمة الشركات:
17.....	2.5. نظريات حوكمة الشركات:

17	2.5.1. نظرية الوكالة:
18	2.5.2. نظرية تكاليف الصفقات:
18	2.5.3. نظرية حقوق الملكية:
19	2.6. مبادئ حوكمة الشركات:
19	2.7. ضمان وجود أساس لإطار فعال لحوكمة الشركات
19	2.8. حقوق المساهمين والوظائف الأساسية لأصحاب حقوق الملكية
20	2.9. المعاملة المتساوية للمساهمين
20	2.10. دور أصحاب المصالح
20	2.11. الإفصاح والشفافية
21	2.13. مسؤولية مجلس الإدارة
21	2.14. تطبيق قواعد حوكمة الشركات في فلسطين:
22	الفصل الثالث
22	ترشيد قرارات الاداء الاستثماري
22	3.1. المقدمة:
22	3.2. ترشيد القرارات الاستثمارية:
22	3.2.1. مفهوم ترشيد القرارات الاستثمارية في الشركات
22	3.2.2. مقومات الترشيح في القرارات الاستثمارية الجيدة في الشركات
25	3.4. العوامل المؤثرة في القرارات الاستثمارية:
25	3.5. أهمية القرارات الاستثمارية:
26	3.6. العلاقة ما بين حوكمة الشركات وترشيد القرارات الاستثمارية:
27	الفصل الرابع
27	الدراسة الميدانية
27	الطريقة والإجراءات
27	4.1. مقدمة:
27	4.2. مجتمع الدراسة:
27	4.3. عينة الدراسة
30	4.4. أدوات الدراسة
32	4.5. صدق أداة الدراسة
34	4.6. ثبات الاستبانة Reliability:
36	الفصل الخامس:

36	نتائج الدراسة الميدانية وتفسيرها
36	5.1 نتائج تحليل فقرات وفرضيات الدراسة وتفسيرها.
50	5.4 نتائج اختبار فرضيات الدراسة وتفسيرها
50	5.4.1 النتائج المتعلقة بالفرضية الأولى والتي تنص على ما يلي:
52	5.4.2 النتائج المتعلقة بالفرضية الثانية والتي تنص على ما يلي:
53	5.4.3 النتائج المتعلقة بالفرضية الثالثة والتي تنص على ما يلي:
54	5.4.4 النتائج المتعلقة بالفرضية الرابعة والتي تنص على ما يلي:
55	5.4.5 النتائج المتعلقة بالفرضية الخامسة والتي تنص على ما يلي:
59	الفصل السادس
59	النتائج والتوصيات
59	6.1 النتائج
61	6.2 التوصيات
62	المراجع
68	استمارة الاستبانة

فهرس الجداول

الصفحة	البيان	رقم الجدول
28.....	جدول رقم(1) يوضع توزيع افراد العينة حسب المؤهل العلمي	
28.....	جدول رقم (2) يوضح توزيع افراد العينة حسب التخصص	
29.....	جدول رقم (3) يوضح توزيع افراد العينة حسب عدد سنوات الخبرة	
30.....	جدول رقم (4) يوضح توزيع اراد العينة حسب طبيعة العمل	
31.....	جدول رقم (5) يوضح مقياس الاجابات	
	جدول رقم (6) يوضح معامل الارتباط بين كل فقرة من قرات الاستبانة والدرجة الكلية للاستبانة.....	
33.....		
35.....	جدول رقم (7) يوضح نتائج معامل ألفا كرونباخ لقياس ثبات الاستبانة	
38.....	جدول رقم (8) يوضح معاملات الثبات بطريقة التجزئة النصفية للاستبانة	
	جدول رقم (9) يوضح نتائج اختبار الاشارة والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي للمحور الاول	
38.....		
	جدول رقم(10) يوضح نتائج اختبار الاشارة والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي للمحور الثاني	
41.....		
	جدول رقم (11) نتائج اختبار الإشارة والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي للمحور الثالث	
43.....		
46.....	جدول رقم (12) نتائج اختبار الإشارة والمتوسط الحسابي والانحراف	
	جدول رقم (13) نتائج اختبار الإشارة والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي للمحور الخامس	
48.....		
52.....	جدول رقم (14) نتائج اختبار معامل الارتباط بيرسون	
	جدول (15) نتائج اختبار معامل الارتباط بيرسون لكشف العلاقة بين تطبيق مبدأ المساواة بين المساهمين وتحسين مستوى الإفصاح المحاسبي وترشيد القرارات الاستثمارية	
53.....		

جدول (16) نتائج اختبار معامل الارتباط بيرسون لكشف العلاقة بين تطبيق مبدأ دور أصحاب المصالح وتحسين مستوى الإفصاح المحاسبي وترشيد القرارات الاستثمارية

54.....

جدول (17) نتائج اختبار معامل الارتباط بيرسون لكشف العلاقة بين تطبيق مبدأ الإفصاح والشفافية وتحسين مستوى الإفصاح المحاسبي وترشيد القرارات الاستثمارية

55.....

جدول (18) نتائج اختبار معامل الارتباط بيرسون لكشف العلاقة بين تطبيق مبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة

56..... وتحسين مستوى الإفصاح المحاسبي وترشيد القرارات الاستثمارية

الفصل الأول:

الإطار العام للدراسة

1.1. خطة الدراسة

1.1.1. المقدمة:

أدت الازمات المالية التي حصلت في العديد من الشركات بالعالم لتزايد الاهتمام بجودة التقارير المالية والعمل على تحسينها، ومن ضمنها اصدار أدلة لحوكمة الشركات، حيث أن موضوع حوكمة الشركات حصل على اهتمام المجتمع الدولي كافة، وذلك للأهمية المرتفعة له من ناحية ضمان حسن سير العمل، بالإضافة إلى الاستقرار وتفاذي الأزمات بالمؤسسات المالية وغير المالية، وخصوصاً ما قد حصل بعد العديد من الازمات المالية والتي شهدتها الاوساط المالية بسبب التلاعب بالبيانات الخاصة بالشركات، مما أدى ذلك إلى انهيار وإفلاس العديد من الشركات العالمية، وأعلنت شركة انرون (Enron) العملاقة والمتخصصة بمجالات الطاقة، بالإضافة لشركة وردكم (WorldCom) وهي من أكبر شركات اتصالات بالعالم، وشركة زيروكس (Zerox) المعروفة بمجال صناعة الدواء الافلاس، مما أدى لانهيار أسعار أسهمها، وقد صدر تقرير (Cadbury Report) في بريطانيا عام (1992) وكانت بعنوان "الجوانب المالية للحاكمة المؤسسية"، وكان ذلك نتيجة إخفاق عدة شركات عامة، وبعد ذلك أصدر مجلس معايير التدقيق البريطاني عدة إرشادات للمدققين من أجل توضيح كيفية إعداد تقاريرهم إلى التأكد من تطبيق إجراءات الحاكمة المؤسسية (القطاونة، 2011).

ومن ناحية أخرى فإن المعلومات المحاسبية والتي تتمثل في القوائم المالية التي تقدم لمجلس الإدارة ولجان التدقيق الخاصة بحوكمة الشركات، والكشف عن الكثير من الانحرافات التي قد تسبب تدهور الشركة، بحيث أفلست شركة

أنرون بسبب التلاعب في القوائم المالية، والمعلومات المحاسبية التي تقدم للجنة التدقيق تساعدها في عملية المراقبة والتدقيق وقياس الأداء المالي والتشغيلي، مع التركيز على الوضع الاستثماري والتمويلي للشركة.

مشكلة الدراسة:

تتعرض الشركات للعديد من المشاكل، ولكن تختلف من شركة لأخرى على حسب التعليمات والاجراءات وحجم الصفقات التي يتم الاعتماد عليها، فيوجد العديد من الشركات تضع كافة الاحتياطات اللازمة لأي مشاكل من الممكن أن تتعرض لها، وفي المقابل هنالك شركات لا تكثرث، فالشركة الناجحة بإدارتها تعمل على إضافة الفرص الاستثمارية التي من الممكن أن تحصل عليها، ولكن لا بد من الانتباه أنه يوجد لبعض تلك الفرص الاستثمارية خطورة عالية من المحتمل أن تتعرض لها بسبب عدم تطبيقها تعليمات حوكمة الشركات. وتعد حوكمة الشركات من القضايا المهمة والتي تعتبر من المرتكزات التي تؤثر على أداء الشركات، إلا أنه في فلسطين يوجد عدم اهتمام من قبل العديد من الشركات بمفهوم حوكمة الشركات وتطبيقه وهو ما يتعلق بمستوى الإفصاح المحاسبي، على الرغم من فائدته على حماية المساهمين وتطوير الاداء المالي للشركات.

1.1.2. مشكلة الدراسة:

تتعرض الشركات للعديد من المشاكل، ولكن تختلف من شركة لأخرى على حسب التعليمات والاجراءات وحجم الصفقات التي يتم الاعتماد عليها، فيوجد العديد من الشركات تضع كافة الاحتياطات اللازمة لأي مشاكل من الممكن أن تتعرض لها، وفي المقابل هنالك شركات لا تكثرث، فالشركة الناجحة بإدارتها تعمل على إضافة الفرص الاستثمارية التي من الممكن أن تحصل عليها، ولكن لا بد من الانتباه أنه يوجد لبعض تلك الفرص الاستثمارية خطورة عالية من المحتمل أن تتعرض لها بسبب عدم تطبيقها تعليمات حوكمة الشركات. وتعد حوكمة الشركات من القضايا المهمة والتي تعتبر من المرتكزات التي تؤثر على أداء الشركات، إلا أنه في فلسطين يوجد عدم اهتمام من قبل العديد من الشركات بمفهوم حوكمة الشركات وتطبيقه وهو ما يتعلق بمستوى الإفصاح المحاسبي، على الرغم من فائدته على حماية المساهمين وتطوير الاداء المالي للشركات.

*ان ما مر به العالم من ازمات في بداية القرن العشرين وخاصة الأزمة المالية وظهور أزمة الائتمان في السوق العالمي أفلست أكبر الشركات مما جعل المؤسسات الرسمية معنية برقابة الشركة وإنشاء أنظمة عامة وخاصة لأنظمة المراقبة ومعايير العمل والقواعد المهمة ، والتي تكون فعالة وخاضعة للقيود عند تطبيقها ومن أجل منع هذه الشركات من التعثر والفشل المالي ، فإن أهم هذه العناصر هي لقواعد حوكمة الشركات التي تنظم العلاقة بين إدارة هذه الشركات ومجلس الإدارة وعلاقتهم بالعمل مع المساهمين والأطراف ذات العلاقة ومراقبة عملهم المالي والإداري الداخلي الشركات التي تمثل الدور الحقيقي لهذه المؤسسات في حماية رأس المال وعمل الملاك والمساهمين وتحسين الأداء المالي لهذه الشركات. ودراسة العلاقة بين درجة تطبيق حوكمة الشركات في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين وأثر قواعد الحوكمة في تحسين الأداء المالي لهذه الشركات. وتدقيق التقارير الإدارية المعتمدة من قبل الشركة المدرجة وتحليل البيانات المالية للشركة المدرجة في بورصة فلسطين وربط مستوى تنفيذ الحكم بالقيمة الاقتصادية المضافة كمؤشر أداء مالي.

1.1.3. أسئلة الدراسة:

ويمكن التعبير عن مشكلة الدراسة من خلال العديد من الاسئلة:

هل يوجد دور لحوكمة الشركات في ترشيد القرارات الاستثمارية في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين؟، ويتفرع من هذا السؤال عدة أسئلة فرعية وهي:

1. هل يوجد دور لمبدأ حقوق المساهمين في ترشيد القرارات الاستثمارية في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين؟

2. هل يوجد دور لمبدأ المساواة بين المساهمين في ترشيد القرارات الاستثمارية في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين؟

3. هل يوجد دور لمبدأ دور أصحاب المصالح في ترشيد القرارات الاستثمارية في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين؟

4. هل يوجد دور لمبدأ الإفصاح والشفافية في ترشيد القرارات الاستثمارية في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين؟

5. هل يوجد دور لمبدأ مسؤوليات مجلس الادارة على ترشيد القرارات الاستثمارية في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين؟

1.1.4. أهداف الدراسة:

الغرض الرئيسي من هذا البحث هو دراسة تأثير تطبيق قواعد حوكمة الشركات على المدرجة في بورصة فلسطين وتأثيرها على الاداء الاستثماري في الشركات وفي استخدام القيمة لإدخال الأداء المالي للشركات المدرجة في البورصة الفلسطينية ويتم تنفيذ الاقتصاد الإضافي من خلال تغطية الموضوعات التالية:

1. معرفة دور مبدأ حقوق المساهمين على ترشيد القرارات الاستثمارية في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين.
2. معرفة دور مبدأ المساواة بين المساهمين على ترشيد القرارات الاستثمارية في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين.
3. معرفة دور مبدأ دور أصحاب المصالح على ترشيد القرارات الاستثمارية في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين.
4. معرفة دور مبدأ الإفصاح والشفافية على ترشيد القرارات الاستثمارية في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين.

5. معرفة دور مبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة على ترشيد القرارات الاستثمارية في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين

1.1.5. أهمية الدراسة:

تظهر أهمية الدراسة الحالية من خلال تركيزها على حوكمة الشركات وأثرها على مستوى الإفصاح المحاسبي وانعكاساتها على ترشيد القرارات الاستثمارية في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين ، لذلك يمكن توضيح أهمية الدراسة من خلال الأهمية العلمية والأهمية العملية وهي:

أ- الأهمية العلمية:

تعتبر هذه الدراسة ذات أهمية لكافة الباحثين والمحللين والمهتمين بموضوع الدراسة، بحيث تم الحديث عن خصائص حوكمة الشركات في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين ، ومعرفة أثرها على مستوى الإفصاح المحاسبي وترشيد القرارات الاستثمارية، لذلك قدمت هذه الدراسة توضيح لأهمية حوكمة الشركات ومفهومها والإفصاح المحاسبي وترشيد القرارات الاستثمارية، والقدرة على ربط كافة النتائج بأحداث وأدلة واقعية، لذلك نأمل بأن تكون هذه الدراسة ذات أهمية كبيرة للباحثين والمحللين المهتمين بموضوع الدراسة والحصول على نتائج حديثة متعلقة بالموضوع.

ب- الأهمية العملية:

تتمثل الأهمية العملية لهذه الدراسة في معرفة أثر حوكمة الشركات (مبدأ دور حقوق المساهمين، ومبدأ دور المساواة بين المساهمين، مبدأ دور أصحاب المصالح، ومبدأ الإفصاح والشفافية، مبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة) على مستوى الإفصاح المحاسبي وترشيد القرارات الاستثمارية، والاستفادة من تطبيق نتائج هذه الدراسة في الشركات المدرجة

في بورصة فلسطين لإضافة قيمة علمية وتقديم التوصيات بناءً على هذه النتائج، بحيث أنه من المتوقع أن تساعد النتائج التي سيتم ادراجها في الدراسة الشركات المدرجة في بورصة فلسطين على وجه الخصوص، من حيث حوكمة الشركات ومستوى الإفصاح المحاسبي وترشيد القرارات الاستثمارية، ومعرفة أهمية كل منها تأثيرها على عمل الشركات المدرجة في بورصة فلسطين.

1.1.6. فرضيات الدراسة.

بناء على ما تم ذكره من التساؤلات المكونة لمشكلة الدراسة قام الباحث بإنشاء الفرضيات التالية:

1. وجود أثر لمبدأ حقوق المساهمين على مستوى الإفصاح المحاسبي وانعكاساتها على ترشيد القرارات الاستثمارية في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين .
2. وجود أثر لمبدأ المساواة بين المساهمين على مستوى الإفصاح المحاسبي وانعكاساتها على ترشيد القرارات الاستثمارية في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين .
3. وجود أثر لمبدأ دور أصحاب المصالح على مستوى الإفصاح المحاسبي وانعكاساتها على ترشيد القرارات الاستثمارية في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين .
4. وجود أثر لمبدأ الإفصاح والشفافية على مستوى الإفصاح المحاسبي وانعكاساتها على ترشيد القرارات الاستثمارية في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين .
5. وجود أثر لمبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة على مستوى الإفصاح المحاسبي وانعكاساتها على ترشيد القرارات الاستثمارية في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين .

1.1.7. متغيرات الدراسة :

1.1.7.1. المتغير المستقل:

يعبر المتغير المستقل في هذه الدراسة عن مستوى التزام الشركات المدرجة في بورصة فلسطين لاساسيات وقواعد حوكمة الشركات وتم تناول القواعد التالية فيه :

1. نظام وبرنامج التدقيق المتبع من قبل كل الشركات .
2. مسؤوليات وصلاحيات مجالس الادارة للشركات
3. القوانين والانظمة واللوائح الداخلية في الشركات .
4. كيفية توزيع واعتماد المكافآت لاعضاء مجلس الادارة والمدراء التنفيذيين في الشركة .
5. كيفية توزيع ملكية الاسهم في الشركة

1.1.7.2. المتغير التابع

الاداء المحاسبي وتأثيره على الاداء الاستثماري في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين .

1.1.8. مصطلحات الدراسة

1. **الحوكمة**: وهي عبارة عن مجموعة من القواعد والانظمة التي تحكم العلاقة بين الموظفين واعضاء مجلس الادارة في الشركة والمساهمين واصحاب المصالح وواضعي التنظيمات الحكومية وعن كيفية تنظيم التفاعل بين كل هذه الاطراف للاشراف على العمل في الشركة
2. **قواعد الحوكمة :حماية حقوق المساهمين** : وهي عبارة عن المعاملة المتساوية والمتوازية لكل المساهمين ودور ملاك واصاب المصلحة و الافصاح والشفافية ومسؤوليات مجلس الادارة

3. القرارات الاستثمارية: وهي القرارات المهمة والتي تصدر من الشركة بهدف تنفيذ احد قرارات او استراتيجيات الشركة والتي قد تكون للمدى القصير او المدى البعيد والطويل والتي يكون الهدف من هذه القرارات هو ايجاد طاقة انتاجية جديدة او تطوير للطاقت الانتاجية الموجودة وتكون هذه القرارات بعد دراسة موسعة وشاملة للحالة الجديدة التي سيتم العمل عليها

1.2. الدراسات السابقة

قام الباحث في هذه الدراسة بالاطلاع على العديد من الدراسات السابقة والتي كانت على صلة بموضوع هذه الدراسة ومن بين الدراسات التي تم الاطلاع عليها , ما يلي.

ثانياً: الدراسات السابقة:

1.2.1. الدراسات العربية :

1.دراسة كشمير (2019)، بعنوان: "دور حوكمة الشركات في ترشيد القرارات المالية في المؤسسة الاقتصادية: دراسة حالة شركة اتصالات الجزائر".

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة دور حوكمة الشركات في ترشيد القرارات المالية في المؤسسة الاقتصادية. تكونت عينة الدراسة من المؤسسة الاقتصادية في ولاية الوادي خلال الفترة (2015-2014)، وتم اتباع المنهج الوصفي التحليلي، واستخدام العديد من الأساليب الإحصائية مثل الإحصاء الوصفي.

أظهرت النتائج بأنه يتم تطبيق حوكمة الشركات في المؤسسات بالشكل المطلوب، وتساعد حوكمة الشركات عبر مبادئها في ترشيد القرارات المالية، كما تبين بأنه تساهم في تحقيق أهداف المؤسسة، ومتابعة عملية تنفيذ القرار المتخذ، وأوضحت النتائج بأنه يوجد علاقة بين حوكمة الشركات والقرارات المالية، بحيث أن متخذ القرار يلجأ للأطراف المعنية لاتخاذ قرار مالي رشيد. أوصت الدراسة على ضرورة توفير هياكل تتماشى مع الأهداف المراد تحقيقها، وزيادة انشاء الهيئات واللجان التي تعمل على دفع لتطبيق مبادئ حوكمة الشركات في الجزائر.

2.دراسة طه (2019)، بعنوان: "دراسة أثر آليات حوكمة الشركات على الإفصاح المحاسبي الاختياري للشركات عبر الانترنت: دراسة تطبيقية".

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أثر آليات حوكمة الشركات على الإفصاح المحاسبي الاختياري للشركات عبر الانترنت. تكونت عينة الدراسة من (30) شركة الأكثر نشاطاً وأعلى رواج في سوق الأوراق المالية المصرية البورصة، والموزعة على (90) موظف مكونة من ثلاثة فئات هي (فئة المستثمرين، وفئة معدي القوائم المالية، والمديرين الماليين، وفئة المحللين الماليين، وتم اتباع المنهج الوصفي والاستدلالي، واستخدام العديد من الأساليب الإحصائية مثل تحليل الارتباط.

أظهرت النتائج بأنه تُعد حوكمة الشركات أداة فعالة لضمان الإفصاح الجيد، والتأكد من مستوى الشفافية في القوائم المالية للشركة، وطمأنة المستثمرين أن أموالهم توظف بالشكل الأمثل الذي يضمن حماية مصالحهم، وذلك عبر الالتزام بتطبيق مبدأ الإفصاح والشفافية، ويؤدي تطبيق مبادئ وآليات الحوكمة بالشركة للحفاظ على حقوق المساهمين وكافة الأطراف ذات العلاقة بالشركة. أوصت الدراسة على ضرورة إجراء المزيد من البحوث المحاسبية والدراسات للتعرف على الآليات الأخرى التي قد يكون لها تأثير على مستوى الإفصاح المحاسبي الاختياري عبر الانترنت في فترات زمنية متنوعة وعلى عينة مختلفة من الشركات.

4. دراسة الوشاح وشاهين (2017)، بعنوان: "أثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية: دراسة تطبيقية في الجامعات الخاصة الأردنية".

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية. تكونت عينة الدراسة من (78) من المديرين الماليين ورؤساء أقسام المحاسبة ومديري التدقيق الداخلي والعاملين في أقسام المحاسبة والتدقيق الداخلي في الجامعات الخاصة الأردنية، تم اتباع المنهج الوصفي والتحليلي، واستخدام العديد من الأساليب الإحصائية مثل الإحصاء الوصفي وتحليل الانحدار.

أظهرت النتائج بأنه يوجد أثر لتطبيق قواعد الحوكمة مثل (ضمان وجود أساس محكم وفعال للحوكمة، وحفظ حقوق أصحاب المصالح، والإفصاح والشفافية) على مستوى الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية في الجامعات الخاصة، وتطبيق قواعد الحوكمة يساهم بشكل كبير في تعزيز دور الإفصاح المحاسبي وجودة

التقارير المالية، مما ينعكس بشكل إيجابي على أداء الجامعات. أوصت الدراسة على ضرورة الالتزام بتطبيق قواعد الحوكمة وتعميق المفاهيم وتطويرها ضمن عقد الدورات التدريبية المتخصصة للعاملين في الجامعات.

4.دراسة أبو حمام (2009)، بعنوان: "أثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية: دراسة ميدانية على الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية".

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية. تكونت عينة الدراسة من (150) من مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين في الشركات المساهمة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية العاملة في فلسطين، تم اتباع المنهج الوصفي والتحليلي، واستخدام العديد من الأساليب الإحصائية مثل الإحصاء الوصفي وتحليل الانحدار المتعدد.

أظهرت النتائج بأنه تطبيق قواعد الحوكمة قد ساهم بشكل كبير في تعزيز دور الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية، وتطور ثقافة الحوكمة انعكس بشكل أساسي على تحسين موقع الشركات واستمراريتها نحو بلوغ أهدافها، مع ضرورة توفر المقومات المهمة لضمان تنفيذ الحوكمة من خلال انشاء تنظيم اداري ومهني متكامل يقوم على أسس مصداقية مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين. أوصت الدراسة على ضرورة تعميق المفاهيم والالتزام بالقواعد التي قضت بها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية من خلال عقد الدورات التدريبية التأهيلية الضرورية والعمل على متابعة تحديث وتطوير التطبيقات السليمة لقواعد الحوكمة.

5. دراسة سواكن (2011)، بعنوان: "دور الإفصاح في ترشيد قرارات الاستثمار: دراسة حالة سوق الخرطوم للأوراق المالية".

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة دور الإفصاح في ترشيد قرارات الاستثمار. تكونت عينة الدراسة من العاملين في سوق الخرطوم للأوراق المالية، واعتمدت الدراسة على الأسلوب الاستنباطي والاستقرائي، وتم استخدام العديد من الأساليب الإحصائية مثل الإحصاء الوصفي ومعامل الارتباط.

أظهرت النتائج بأنه كلما زاد الإفصاح في التقارير المالية كلما كان له أثر فعال في مساعدة متخذي القرارات، وطريقة عرض المعلومات بطريقة سهلة تساعد مستخدمي هذه المعلومات على استيعابها وفهمها، إضافة لأهمية المعلومات المحاسبية لكافة المستثمرين سواء في الوقت الحالي أو المستقبلي. أوصت الدراسة على أنه لا بد من إلزام الشركات التي تتداول أسهمها من الإفصاح عن البيانات وأي معلومات إضافية تكون ضرورية.

1.2.2 الدراسات الاجنبية:

1.دراسة(Naseemet al., 2017)،بعنوان:

“ Impact of Board Characteristics on Corporate Social Responsibility Disclosure ”.

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة الصلة بين خصائص حوكمة الشركات والإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات المدرجة في بورصة باكستان.تكونت عينة الدراسة من 179 شركة من القطاعات المالية وغير المالية من 2009 إلى 2015. يتم جمع البيانات من تقاريرها السنوية ومواقعها الإلكترونية، وتم استخدام تحليل الانحدار اللوجستي الثنائي لاختبار النماذج.

أظهرت النتائج بأن حجم مجلس الإدارة وعدد الاجتماعات واستقلالية المجلس هي خصائص حوكمة مؤسسية مهمة لارتباطها بالكشف عن المسؤولية الاجتماعية للشركات، واتجاه الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات يتزايد في القطاع المالي وغير المالي. بالإضافة إلى ذلك، تكشف الشركات عن نشاطها في المسؤولية الاجتماعية للشركات الرائدة في الأداء المالي مقارنة بنظيرتها.

2.دراسة(Ghabayenet al., 2016)،بعنوان:

“ Board Characteristics and Corporate Social Responsibility Disclosure in the Jordanian Banks ”.

تهدف هذه الدراسة إلى دراسة تأثير خصائص مجلس الإدارة على مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات في القطاع المصرفي الأردني لعينة من 147 بنكاً، خلال الفترة (2004-2013). تم تطوير قائمة مرجعية تتكون من 100 عنصر لقياس مستوى الإفصاح والنتيجة تشير إلى مستوى منخفض نسبياً من الإفصاح في البنوك الأردنية، وتم استخدام تحليل الانحدار المتعدد.

أظهرت النتائج بأنه يوجد ارتباط بين انخفاض مستوى الإفصاح عن نسبة أعلى من المديرين المستقلين والمديرين المؤسسيين، كما تبين بأنه يوجد أثر للبيانات (المخرجات) على مستوى الإفشاء عن المعلومات، كما تبين بأنه يوجد

بعض المبادئ التوجيهية للأعمال المستقبلية، مما يعكس اهتمام العديد من مجموعات المساهمين وأصحاب المصلحة مثل الحكومة والمنظمين والمستثمرين المحتملين ووكالات المسؤولية الاجتماعية للشركات.

3.دراسة (Lara et al., 2015)، بعنوان:

Board of Directors Characteristics and Conditional Accounting “ Conservatism: Spanish Evidence.

هدفت الدراسة إلى معرفة العلاقة ما بين خصائص مجلس الادارة ومبدأ الثبات المحاسبي، تكونت عينة الدراسة من (193) مشاهدة للشركات مدرجة في سوق اسبانيا، خلال الفترة الواقعة ما بين (1997-2002)، وتم استخدام العديد من الاساليب الاحصائية مثل الاحصاء الوصفي وتحليل الانحدار المتعدد.

أظهرت النتائج بأنه يوجد علاقة ما بين العديد من خصائص مجلس الادارة ومبدأ الثبات المحاسبي، كما تبين بأنه يوجد علاقة ما بين استقلالية مجلس الادارة ومبدأ الثبات المحاسبي، بينما في المقابل تبين بأنه لا يوجد أثر ما بين حجم مجلس الادارة ومبدأ الثبات المحاسبي. أوصت الدراسة على وضع الشركات المبادئ المتعلقة بالأعمال الخاصة فيها من ناحية تطبيق مبدأ الثبات المحاسبي داخل الشركة.

6. (Omran&Abdelrazik 2013)، بعنوان:

“The Association between Corporate Governance and Corporate Disclosure: A Critical Review”.

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة العلاقة بين الإفصاح عن الشركات وحوكمة الشركات. تكونت عينة الدراسة من (34) مقالة منشورة خلال الفترة (2007-2013)، وتم اتباع المنهج الوصفي والاستنتاجي. أظهرت النتائج بأنه يوجد علاقة بين الإفصاح عن الشركات وواحد أو أكثر من أعضاء مجلس الإدارة، وشركة إنشاءات الملكية والتدقيق، كما يمكن فحص العلاقة بين جودة التدقيق الداخلي كحوكمة داخلية والإفصاح عن الشركات، وكشفت الدراسة أن الباحثين استخدموا مؤشر الكشف وتحليل المحتوى لقياس إفصاح الشركات. ومع ذلك يمكن تطبيق تقنيات أخرى كتوقع أرباح الإدارة وعدد المحللين. أوصت الدراسة على التحقق من العلاقة بين الإفصاح عن الشركات والهيئات التنظيمية مثل التنظيم الحكومي، واتحاد العمال، والأوراق المالية وسوق الصرف، وتنظيم الصناعة باستخدام نوع مختلف من إجراءات الإفصاح.

Impact of Corporate Governance on Voluntary Information Disclosures of Quoted Firms in Nigeria: An Empirical Analysis.

هدفت الدراسة إلى معرفة أثر حوكمة الشركات على الإفصاح الطوعي عن المعلومات للشركات المدرجة في نيجيريا. تكونت عينة الدراسة من (35) شركة مدرجة في بورصة نيجيريا خلال الفترة (1999-2009)، وتم اتباع المنهج الوصفي والتحليلي، واستخدام العديد من الأساليب الإحصائية مثل تحليل الانحدار المتعدد.

أظهرت النتائج بأن حوكمة الشركات لها أثر كبير على التقارير المالية للشركات المدرجة في نيجيريا، بحيث أن مستوى الإفصاح الطوعي قد تحسن بشكل ملحوظ بعد إدخال قوانين حوكمة الشركات في نيجيريا، كما تبين بأن آليات حوكمة الشركات لها تأثير إجمالي على الكشف الطوعي عن المعلومات للشركات المدرجة في نيجيريا، كما أظهرت النتائج بأن حجم مجلس الإدارة هو أحد العناصر الرئيسية لحوكمة الشركات التي تؤثر على الإفصاحات الطوعية للشركات النيجيرية المدرجة، إضافة إلى أن حجم الشركة وربحيتها لهما علاقة مهمة بالإفصاح عن المعلومات.

الفصل الثاني

حوكمة الشركات

2.1 المقدمة:

تضمن هذا الجزء من الدراسة على عرض للإطار النظري المتعلق بالدراسة، بحيث اشتمل الحديث عن حوكمة الشركات وأهميتها وخصائصها، وتوضيح ترشيد القرارات الاستثمارية، وأخيراً الحديث عن العلاقة ما بين حوكمة الشركات وترشيد القرارات الاستثمارية، وفي القسم الثاني تم عرض مجموعة للدراسات السابقة التي تحدثت عن موضوع الدراسة.

أولاً: الإطار النظري

2.2 التطور التاريخي لحوكمة الشركات:

ظهرت الحاجة لحوكمة الشركات بالعديد من الاقتصاديات المتقدمة والناشئة خلال العقود القليلة الماضية، خصوصاً في نهاية الانهيارات الاقتصادية والأزمات المالية التي شهدتها العديد من الدول كشرق آسيا، وأمريكا اللاتينية، وروسيا في عقد التسعينات من القرن العشرين (الحياري، 2017).

وظهر مفهوم حوكمة الشركات من قبل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، إضافة إلى منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD Organization Economic Corruption Development) وذلك بعام 1999، بالإضافة إلى ما شهده الاقتصاد الأمريكي مؤخراً من انهيارات مالية ومحاسبية خلال العام 2002، مما دعا الحكومة الأمريكية بنفس العام لإصدار تشريع جديد أسمته Sarbanes-Oxley Act، حيث تم إلزام كافة الشركات والبنوك المدرجة بالأسواق المالية الأمريكية بالتقيد به وتطبيق كافة بنوده، وهو ما يعطي مسؤولية لدى الشركة وأنظمة الرقابة الداخلية فيها من ناحية توفير معلومات مالية مضمونة وموثوقة (Dissanayake and Nimalathan, 2019).

حيث أن مبادئ حوكمة الشركات معنية بمساعدة كافة الدول الأعضاء وغير الأعضاء بالشركة، من أجل تطوير الأطر القانونية والمؤسسية لتطبيق كافة مبادئ حوكمة الشركات بكل من الشركات العامة والخاصة سواء المتداولة وغير المتداولة لأسهمها بأسواق المال، وذلك من خلال تقديم عدد من القواعد الارشادية من أجل تدعيم إدارة الشركات والبنوك والعمل على كفاءة أسواق المال ومن ثم استقرار الاقتصاد كله (الأضم، 2014).

ومن ثم تم تقسيم مبادئ حوكمة الشركات لعدة مجموعات والمتعلقة بمعايير التقييم مثل حقوق المساهمين وتحتوي على حق نقل ملكية الأسهم، والتصويت بالهيئة العامة، ومن ثم اختيار مجلس الإدارة، والحصول على كافة الأرباح، بالإضافة لحقهم بالمشاركة الفعالة باجتماعات الهيئة العامة، ويوجد مجموعة أخرى تتعلق بالمعاملة المتساوية للمساهمين وهي ما تعني المساواة ما بين حملة الأسهم داخل كل فئة وحقهم بالتصويت في الهيئة العامة بما يتعلق بالقرارات الأساسية والهامة بالشركة، وحمائتهم من أي عملية استحواذ أو دمج مشكوك بها، وكذلك حقهم بالاطلاع على جميع المعاملات مع أعضاء مجلس الإدارة أو المديرين التنفيذي، ويوجد مجموعة تتعلق بدور أصحاب المصالح أو الأطراف المتعلقة بالشركة، وهي ما تعني احترام حقوقهم القانونية والتعويض عن أي انتهاك لهذه الحقوق وتعزيز دورهم بالمشاركة في الرقابة على الشركة والقدرة على حصولهم على المعلومات المطلوبة، وإن أصحاب المصالح هم حملة السندات والبنوك والعملاء وهم ما يرتبطون بمصالح الشركة والبنوك (دودين، 2013).

أما ما يخص الحوكمة وتطبيقها في فلسطين

مع تتابع ظاهرة الأزمات الاقتصادية، وانهيار العديد من الشركات الكبيرة اتجه البنك الدولي أيضاً للاهتمام بحوكمة الشركات، والقيام بإلزام العديد من الشركات بتطبيق وتبني الاهتمام بموضوع حوكمة الشركات، وعمل المؤسسات والجهات الرسمية على إصدار مجموعة من الضوابط والارشادات من أجل تطبيق حوكمة الشركات وتفعيلها، فقد جاءت معايير حوكمة الشركات للاعتماد عليها من ناحية تحقيق كافة مستويات الأداء المطلوبة، والعمل على إحداث التوازن المناسب بمستويات الأداء، والعمل بشكل مستمر على تأكيد تكاملها، بالإضافة الشفافية وتفعيل المسألة، والهدف من حوكمة الشركات هو تحقيق الشفافية والعدالة، وتفعيل المساءلة المحاسبية لإدارة الشركة ومن ثم تحقيق الحماية للمساهمين وأصحاب المصالح بصفة عامة، والعمل على الحد من استغلال السلطة بغير المصلحة العامة للشركة، وذلك يؤدي للنهوض بمعدلات الأداء وتعظيم قيمة الشركة وتحقيق الشفافية والافصاح العادل، وتلك القواعد والضوابط تعطي تأكيد على أهمية الالتزام بالقوانين واللوائح التي تحكم أداء الشركة، والعمل على ضمان مراجعة وتقييم الأداء، والعمل على وجود هياكل إدارية تمكن من محاسبة الإدارة أمام المساهمين، مع ضرورة تكوين لجنة

مراجعة من غير أعضاء مجلس الإدارة التنفيذيين تكون لها مهام واختصاصات وصلاحيات متعلقة بتحقيق الرقابة المستقلة على الأداء (أبو بكر، 2014).

2.3 مفهوم حوكمة الشركات:

يمكن تعريف حوكمة الشركات على أنها مجموعة القواعد والتعليمات التي تساعد مجلس إدارة الشركة وادارتها التنفيذية لتحقيق مصالح كل أطراف العلاقة بالشركة وادارتها التنفيذية على تحقيق مصالح كافة أطراف العلاقة بالشركة بشكل متوازن، إضافة لاستثمارات موجودات الشركة بشكل مناسب ورشيد لتحقيق أرباح للمساهمين وحملة الأسهم في إطار من الشفافية والمساءلة (عبد الحميد، 2014).

وتُعرف حوكمة الشركات بأنها القوانين والقواعد والمعايير التي توضح وتحدد نوع العلاقة بين إدارة الشركة من جهة، وحملة الأسهم وأصحاب المصالح أو الأطراف المرتبطة بالشركة (حملة السندات، العمال، الموردين، الدائنين، المستهلكين) من جهة أخرى (العازمي، 2011).

وعرف (Chang & Sun, 2010) حوكمة الشركات بأنها مجموعة الأسس والإجراءات، بالإضافة إلى القوانين والأنظمة، وكافة القرارات التي تضمن كل من الانضباط والشفافية والعدالة في الشركة، حيث أنها تهدف إلى تحقيق الجودة والتميز في الأداء من خلال تفعيل تصرفات إدارة الوحدة الاقتصادية فيما يتعلق باستغلال الموارد الاقتصادية المتاحة لديها، من أجل أن يحقق أفضل منافع ممكنة لجميع الأطراف ذوي المصلحة والمجتمع ككل.

ومن خلال ما سبق يمكن تعريف حوكمة الشركات على أنه المنهج المتبع من قبل أصحاب المصالح في الشركة من أجل مراقبة مصالحهم الخاصة، وهي تعبير عن النظام الذي تتم من خلاله إدارة الشركة والرقابة عليهم.

2.4 أهمية حوكمة الشركات:

خلال الفترات الماضية ولغاية الآن كان الأكاديميون والباحثون هم السابقين للحديث بموضوع حوكمة الشركات وكافة جوانبها المتعددة، وخصوصاً عندما ظهرت قضية شركة (انرون) والعديد من القضايا المتشابهة، فهي بمثابة جرس إنذار لكافة الاقتصاديات العالمية، وبذلك يكون موضوع حوكمة الشركات من الأمور المهمة لأي شركة أو بنك من أجل إثبات وجودها والمحافظة على استمراريتها، فتساعد حوكمة الشركات على التقليل من المخاطر التي من الممكن أن تتعرض لها الشركة، بالإضافة لتحسن أسعار أسهمها بالسوق، فإن حوكمة الشركات تعمل أيضاً على

تحسين نوعية وكفاءة القيادة في الشركة، ومساهمتها في دعم الشفافية في عمليات الشركة، ومن ثم تعزيزها لثقة المجتمع في مصداقية التقارير المالية الصادرة عنها (كيرزان، 2013).

وتتركز أهمية حوكمة الشركات ليس فقط على مستوى الشركة ولكن تكون النظرة كاملة وشمولية لتشمل الدولة ككل، فإن الشركة وحدة واحدة من وحدات يقوم عليها اقتصاد الدولة، فإن كانت قوية تؤدي لجذب مستثمرين، وعملت على تشجيع شركات أخرى لها (إسماعيل، 2010)

وتتضمن حوكمة الشركات مجموعة من العلاقات بين إدارة الشركة التنفيذية وكل من مجلس الإدارة والمساهمين وأصحاب المصالح الأخرى، كما توفر حوكمة الشركات الهيكل الذي يتم من خلاله وضع أهداف الشركة وتحديد الوسائل لبلوغ هذه الأهداف ومراقبة الأداء، فالحوكمة الجيدة تؤدي إلى تحقيق الأهداف التي تكون في مصلحة الشركة ومساهمتها، وتسهيل عملية الرقابة الفعالة من خلال الحوافز المناسبة والعادلة التي توفرها لمجلس الإدارة وإدارة الشركة (Dani et al., 2019)

وتعتبر حوكمة الشركات أداة جيدة تمكن المجتمع من التأكد من حسن إدارة الشركات بأسلوب علمي وعملي يؤدي إلى حماية أموال المساهمين، وتوفير معلومات عادلة وشفافة لكافة الأطراف ذات العلاقة بالشركة وبالتالي توفير أداة جيدة للحكم على أداء مجالس إدارة الشركات ومحاسبتهم.

2.5 نظريات حوكمة الشركات:

تضمنت حوكمة الشركات على مجموعة من النظريات المرتبطة بها، وفيما يلي توضيح لكل منها:

2.5.1 نظرية الوكالة:

قبل الحديث عن خصائص مجلس الإدارة يجب توضيح نظرية الوكالة، ترتبط نظرية الوكالة بالعلاقة بين المالك (الرئيسي) والمدير (الوكيل) (Jensen & Meckling, 1976)، في حين تعتبر مشكلة الوكالة وتكاليف الوكالة بمثابة تضارب في المصالح بين المالك ومدير مجلس الإدارة المعين لتجنب من مشكلة الوكالة وتكلفتها ومراقبة المديرين (Jensen & Meckling, 1976) التي تعزز أيضاً نظام الرقابة الداخلية ونتيجة لذلك تحسن أداء المديرين، بالإضافة إلى جودة الكشف عن المسؤولية الاجتماعية للشركات. تنص على أن ضغط المجتمع على الشركات للقيام بأنشطتها بطريقة مقبولة هو أحد أسباب الكشف عن أنشطة المسؤولية الاجتماعية للشركات.

2.5.2 نظرية تكاليف الصفقات:

تعتبر هذه النظرية هي الحديثة للشركات حسب كوز (Couse, 1979)، بحيث أن الشركة موجودة كبديل عن عدة أساليب صفقات بتكلفة أعلى، فإن تكاليف الصفقات الخاصة بالتفاوض والتنسيق وأداء الحقوق والواجبات بإطار مجموعة من العقود، كما يمكن تقليلها عبر انشاء الشركة التي تعمل كوسيط بين العميل والمورد، ومن خلال التركيز على هذه الفكرة يتضح بأن تكاليف الصفقات تعد تفسير لوجود الشركة، كما تقوم نظرية Couse على أن علاقات العمل تعمل من خلال نظام التشغيل، والمكافأة، والترقية، إضافة لتقليل تكاليف الصفقات ودور الموظفين بهذا التخفيض للرقابة وتقييم الأداء.

وتعتبر هذه النظريات من النظريات الأولى والمهمة والتي فسرت تكاليف الصفقات، وتم التركيز عليها من خلال المشاركين بالاقتصاد سويا، وتعيين حقوق الملكية الأولية الخاصة بكافة الوحدات التي لها قيمة اقتصادية عالية، ويجب أن تكون الناتج خطة اقتصادية فعالة، مع التركيز على تقسيم المنافع المكتسبة، وهو ما يتحدد بالقوى التفاوضية، وقد أطلق على أسباب هذه النظرية في العلاقات الاقتصادية تعبير عن تكلفة الصفقة، وإن أي شيء يمنع تحديد أو مراقبة أو تنفيذ صفقة اقتصادية هو تكلفة صفقة معينة.

2.5.3 نظرية حقوق الملكية:

تعود نظرية حقوق الملكية لقيام الشركة وكافة أطرافها بمنح أحدهم سلطة التوجيه والرقابة، وذلك ما يحققه هذا الأسلوب من تخفيض في تكاليف الصفقات، وتعود نظرية حقوق الملكية إلى (Alchain&Demetz, 1973)، بحيث أنها تبحث في فهم كيفية العمل الداخلي للعديد من التنظيمات تبعاً لمفهوم حقوق الملكية.

ويعتبر حق الملكية حق اجتماعي له صلاحية اختيار منفعة اقتصادية ما، وهذا الحق مضمون لفرد بذاته ويكون قابل للتصرف، وفي المقابل يكون حق مماثل على منافع أخرى. وتتمثل حقوق الملكية في العديد من العناصر مثل حق الاستعمال، وحق الاستغلال، وحق التصرف، بحيث أن حق الاستعمال يشمل على إعطاء الحق لصاحبه بأن يستعمل الشيء فيما يريد، بينما حق الاستغلال يشمل على استعماله صاحبه بنفسه، بينما حق التصرف يمكن لصاحب الملكية التصرف بالملكية بكافة أنواع التصرفات، مثل بيعه أو غيره (Freeman, 1984).

2.6. مبادئ حوكمة الشركات:

تعتبر مبادئ حوكمة الشركات مجموعة من الشروط العامة، والتي لا بد من توافرها لتطبيق حوكمة الشركات، وتبعاً للتزايد المستمر الذي يكتسبه مفهوم حوكمة الشركات من اهتمام بالوقت الحالي، وحرصت العديد من المؤسسات الدولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD مبادئ حوكمة الشركات، وتتمثل هذه المبادئ بشكل عام فيما يلي:

2.7. ضمان وجود أساس لإطار فعال لحوكمة الشركات

ينص هذا المبدأ على أنه من أجل أن يتم ضمان وضع إطار فعال لحوكمة الشركات، فإنه لا بد من وجود أساس قانوني وتنظيمي ومؤسسي فعلاً يمكن لجميع المشاركين في السوق الاعتماد عليه من خلال انشاء علاقاتهم التعاقدية الخاصة، وفي العادة يضم إطار حوكمة الشركات على عناصر تشريعية وتنظيمية وترتيبات للتنظيم الذاتي والالتزامات الاختيارية وممارسة الاعمال التي هي نتائج الظروف الخاصة بالدول وتاريخها وتقليدها من أجل أن يكون هنالك ضمان لوجود أساس لإطار فعال لحوكمة الشركات (جوده، 2008).

2.8. حقوق المساهمين والوظائف الأساسية لأصحاب حقوق الملكية

يشمل هذا المبدأ على مجموعة من الحقوق التي تحتوي على الملكية الآمنة للأسهم، والإفصاح التام عن المعلومات، وحقوق التصويت والمشاركة في قرارات بيع أو تعديل أصول الشركة بما في ذلك عمليات الاندماج وإصدار الأسهم الجديدة، ومن الطبيعي أن توفر لهم فرصة مباشرة حقوقهم، وما يمكنهم من حماية مصالحهم وفي مقدمة تلك الحقوق؛ حق المساهمين في نظام أمن التسجيل لملكية الأسهم، وتحويل ونقل تلك الملكية، وحق المساهم في الحصول على المعلومات الخاصة بالشركة بشكل دوري منتظم، إضافة للمشاركة والتصويت في اجتماعات الهيئة العامة والاطلاع على أنظمة وإجراءات التصويت (Mrabure&Abhulimhen-lyoha, 2020)

2.9 المعاملة المتساوية للمساهمين

لابد أن يتكفل إطار حوكمة الشركات بالمعاملة المتكافئة لكافة المساهمين، ومن ضمنهم صغار المساهمين والأجانب، ولا بد أن تتوفر فرصة لجميع المساهمين في الحصول على تعويض فعلي في حالة انتهاك حقوقهم (Kyere&Ausloos, 2020).

إضافة عن توفير الحماية للمستثمرين من غير تمييز ضد المخاطر واستخدام العديد من المعلومات الداخلية غير المتاحة لمختلف المساهمين، إضافة لحقوقهم في الاطلاع على العقود أو الأعمال التي تتم ما بين الشركة وأعضاء مجلس الإدارة أو المديرين، على اعتبار صفته الشخصية أو نيابة عن طرف ثالث (Alfaraih et al., 2012)

2.10 دور أصحاب المصالح

لابد أن يشمل إطار حوكمة الشركات على الاعتراف بحقوق أصحاب المصالح كما يوضحها القانون، كما يعمل على تشجيع التواصل ما بين الشركات وأصحاب المصالح فيما يخص بناء وخلق الثروة، وفرص العمل وتحقيق الاستدامة للمشروعات القائمة على أسس مالية سليمة ومناسبة، وذلك ما يشمل التأكيد على احترام الحقوق القانونية لذوي العلاقة، وتصويت كافة التجاوزات التي تؤثر في حقوقهم، وتوفير آلية تحسين أداء ومشاركة ذوي العلاقة وتفاعلهم في الشركة (Najjar, 2017).

2.11 الإفصاح والشفافية

لابد أن يكفل إطار حوكمة الشركات على تحقيق الإفصاح الدقيق، وفي الوقت المناسب فيما يخص كافة المسائل الخاصة بتأسيس الشركات، والتي من بينها الوضعية المالية والأداء والملكية وأسلوب ممارسة السلطة (خضر، 2012).

كما أنه يعتمد إطار حوكمة الشركات على تحقيق الإفصاح والشفافية عن كافة الأمور المالية التي ترتبط بالشركة، وتتعلق تلك الأمور المالية بنتيجة نشاط الشركة ومركزها المالي وحركة التدفقات النقدية وغيرها من الأمور المالية، كما يجب أن يشمل الإفصاح على مستوى تحقيق أهداف الشركة.

2.13 مسؤولية مجلس الإدارة

يجب أن يتم من خلال إطار حوكمة الشركات ضمان التوجه الاستراتيجي للشركة، والرقابة على الإدارة من قبل مجلس الإدارة، وضمان مسؤولية مجلس الإدارة نحو الشركة وحملة الأسهم، وتضع حدود مسؤوليات مجلس الإدارة نحو كل من الشركة والمساهمين ضمن إطار من الصلاحيات، ويتضمن العمل بموجب معلومات كافية وموثقة وبدل العناية والحرص على مصلحة المؤسسة والمساهمين، والتأكد من الالتزام بالقوانين والعمل لمصلحة كل من المؤسسة والمساهمين (الكافي، 2013).

2.14 تطبيق قواعد حوكمة الشركات في فلسطين:

تدل كافة التطورات التي حصلت في تطبيق الحوكمة في فلسطين لوجود توجهات من جهة إدارة سوق فلسطين للأوراق المالية من أجل تطبيق قواعد الحوكمة المؤسسية للإدراج في السوق المالي للشركات المساهمة العامة في المستقبل، والعمل على زيادة الوعي الاستثماري للأفراد، والعمل على تعزيز ثقة المستثمرين بالأسواق المحلية، وتعزيز مستوى الأمان للأموال المستثمرة في فلسطين (العصا، 2007).

ويوجد العديد من الشركات المدرجة في بورصة فلسطين تعمل على تطبيق كافة قواعد الحوكمة بشكل جزئي من خلال التعليمات الملزمة للقطاعات التي تشرف عليها مثل هيئة سوق رأس المال وسلطة النقد الفلسطينية، لذلك فإن العديد من الشركات تطبق هذه الأنظمة والتعليمات والسياسات التي تمارس من قبل الشركات المشرفة عليها أو المسؤولة عنها (مجلة السوق المالي، 2019).

وقد أشار المصري (2008) رئيس مجلس إدارة هيئة سوق رأس المال لتطبيق جزئي لمعايير ومفاهيم محددة للحوكمة من قبل عدة شركات في فلسطين، مما أكد انعدام وجود المفهوم العام للحوكمة بجميع جزئياته، ولكن هذا غير كافي بحيث يجب أن يكون تطبيق النظام أشمل وعام للحوكمة.

الفصل الثالث

ترشيد قرارات الاداء الاستثماري

3.1 المقدمة:

يعتبر القرار الاستثماري من القرارات المهمة الصادرة لتنفيذ استراتيجيات الشركة طويلة المدى وقصيرة المدى التي تهدف إلى توليد طاقة إنتاجية جديدة أو تطوير الطاقة الحالية أو استبدالها أو تحديثها أو توسيع خطوط إنتاجية أو مشاريع جديدة. يتم اتخاذ القرار بعد تقدير التكلفة ودراسة الجدوى الاقتصادية للنشاط بما في ذلك الاستثمار وطرق التمويل وفهم المخاطر والمنافسين وقياس معدل العائد المتوقع وهامش الأمان وربحية الاستثمار.

3.2 ترشيد القرارات الاستثمارية:

تعتبر القرارات الاستثمارية عن تعيين رأس المال واستخدامه لتحقيق ربح في الأجل القريب أو البعيد وبما يشمل على إنشاء نشاط إنتاجي أو ربما توسيع طاقة إنتاجية، أو ربما حيازة ملكية عقارية أو إصدار أسهم وشرائها من الآخرين (Kyere&Ausloos, 2020).

3.2.1 مفهوم ترشيد القرارات الاستثمارية في الشركات

قد تعددت المفاهيم التي تم إعطاؤها للقرار الاستثماري، ومن بين هذه المفاهيم نذكر منها.

3.2.2 مقومات الترشيد في القرارات الاستثمارية الجيدة في الشركات

سنقوم في هذا الجزء بالحديث والتعرف الى مقومات القرارات الاستثمارية والتطرق الى بيان الأنواع المختلفة للقرارات الاستثمارية كمايلي:

يمكن تعريف القرارات الاستثمارية على أنها العمل على تجميع المبالغ المالية، وذلك من أجل الحصول على عائد أو دخل فيما بعد (Shantha&Vedantam, 2019).

وقد عرف (Lilloet al. 2015) القرارات الاستثمارية على أنها العديد من الوسائل والأساليب والقيم الثابتة والمعنوية والمنقولة وغير المنقولة التي حصلت عليها الشركة، ولكن ليس بهدف بيعها أو تحويلها، والعمل على استعمالها كوسيلة استغلال لزيادة الطاقة الاستثمارية.

3.2.2.1 أولاً: المقومات الأساسية لقرار الاستثمار

لا بد لأي قرار استثماري ناجح أن يقوم على مقومات أساسية وتتمحور هذه المقومات كما يلي.

1. الإستراتيجية الملائمة للاستثمار: تختلف استراتيجيات الاستثمار التي يتبناها المستثمرون، وذلك حسب اختلاف الأولوية الاستثمارية، وتتمثل أولويات المستثمر فيما يعرف لمنحنى التفصيلي للاستثمارات والذي يختلف من مستثمر إلى آخر وفق ميل المستثمر للعناصر التالية: السيولة، الربحية والأمان ويعبر عادة من ميل المستثمر لعنصر الربحية بمعدل العائد على الاستثمار الذي يتوقع تحقيقه، بينما يعبر عن ميله لاتجاه السيولة والأمان وللمخاطرة التي يكون مستعداً لقبولها

2. الأسس والمبادئ العلمية لاتخاذ القرار الاستثماري: يفترض في متخذ القرارات الاستثمارية الرشيدة مراعاة أمرين فيتمثل الأول في أن يسلك في اتخاذ القرار ما يعرف لمدخل العلمي لاتخاذ القرار والذي يقوم على خطوات محددة أهمها تحديد الهدف الأساسي للاستثمار، بتجميع المعلومات الملائمة لاتخاذ القرار، تحديد العوامل الملائمة ليتم من خلالها تحديد العوامل الأساسية أو المتحكمة في القرار وتقييم العوائد المتوقعة واختيار البديل الاستثماري المناسب، ويجدر بمتخذ القرار مراعاة المبادئ الواجب اتخاذها في القرار.

3. مبدأ تعدد الخيارات الاستثمارية: يعتبر هذا القرار ركناً أساسياً من أركان القرار الاستثماري، ويستمد أصوله من حقيقة أن الفوائض النقدية المتوفرة لدى المستثمر أو المؤسسة تتسم لندرة، بينما تكون الفرص أو المجالات الاستثمارية المتنافسة على استقطاب هذه الفوائض كثيرة في معظم الأحيان، وذلك يفرض على متخذ القرار الاستثماري أن يراعي هذه الحقيقة وذلك ختیار ما يناسبه ضمن عملية مفاضلة تمكنه من اختبار الأداء الاستثمارية التي تتفق مع إستراتيجيته في الاستثمار.

وكلما ازدادت الفرص الاستثمارية المتاحة توفر لمتخذ القرار مرونة أكبر في اتخاذ القرار الناجح الذي يحقق أهدافه.

4. مبدأ الخبرة والتأهل: إن اتخاذ القرار الاستثماري الرشيد يتطلب دراية وخبرة قد لا تتوفر لكل الفئات، ففي الواقع الحال توجد فئة ممن لديهم فوائض نقدية يرغبون في استثمارها، لكنهم لا يملكون الدراية أو الخبرة الميزات المتعلقة بالبعد الزمني: نظرًا لأن طبيعة قرار الاستثمار الأكثر عمومية طويلة الأجل، فهناك دائمًا فجوة زمنية من تاريخ اتخاذ قرار الاستثمار إلى وقت تنفيذ القرار والحصول على العائد من الاستثمار، لذلك يجب أخذ ذلك في الاعتبار. عند اتخاذ قرار استثماري، القيمة الحقيقية للعملة وقوتها الشرائية. عند اتخاذ القرار الاستثماري، قيمة العملة؛ تنفيذ الخدمات وقت الشراء والحصول على دخل الاستثمار، مع مراعاة التطور التكنولوجي، وآليات التسويق المختلفة، وتأثيرها على المشاريع الاستثمارية حتى بداية الإنتاج.

3.3 أنواع القرارات الاستثمارية:

تتنوع القرارات الاستثمارية تبعاً لأن الأموال المستقبلية تزيد من الأموال المستثمرة، لذلك يمكن تصنيف القرارات الاستثمارية إلى ما يلي:

1- قرار استثماري قصير الأجل:

تتضمن هذه المجموعة القرارات المرتبطة بالاستثمار في الموجودات المتداولة، وهي تشكل جزء مهم من حركة الاستثمار الداخلي في الشركة، والجزء الأكبر من المسؤوليات الإدارية المالية سوف يتكون من تحديد حجم الاستثمارات في الموجودات المتداولة وعناصرها، كالنقد، والاستثمارات قصيرة الأجل، والذمم المدينة والمخزون، وذلك لارتباط هذه العناصر بحركة الدورة التشغيلية وقدرة الشركة في تحقيق وتعظيم عوائدها، وتحديد وضمان السيولة، لذلك فإن القرار المناسب والسليم هو القرار الذي يؤكد ويضمن القرار الاقتصادي الأمثل الحجم للاستثمارات في الموجودات المتداولة (Cutler et al., 1989).

2- قرار استثماري طويل الأجل:

تشمل قرارات الانفاق الاستثماري طويل الأجل على الاستثمار في الموجودات الثابتة وهو ما يعرف بالقرارات المالية، وهو أصعب القرارات المالية لارتباطه بنوع من الاستثمار، ويتصف بكونه المبالغ التي تكون بحاجتها، كما يشمل على عوائد سنوية لفترات طويلة الأجل، ويرسم حدود العملية الإنتاجية في الشركة (Collett & Dedman, 2010).

3.4 العوامل المؤثرة في القرارات الاستثمارية:

من الممكن تحديد العوامل المؤثرة على قرارات المستثمرين في سوق الأوراق المالية، وفيما يلي توضيح لكل منها (Azuma et al., 2014):

-التعلم: يعبر عن المبادئ والعوامل المؤثرة فيه والاستراتيجيات التي تفعله، والعمليات المعرفية والانفعالية، إضافة للسلوك الذي يكون أهداف عملية التعلم.

-الدافعية: تعبر عن عملية أو سلسلة من العمليات، بحيث تعمل على اثاره السلوك الموجه للأهداف والمحافظة عليها وصيانتها، وإيقافه في نهاية الأمر.

-الحاجات: تتدرج حاجات الافراد وبشكل هرمي حسب المتطلبات البشرية من الأسفل من الأعلى.

3.5 أهمية القرارات الاستثمارية:

يوجد للقرارات الاستثمارية أهمية كبيرة من خلال ما يلي (Bhattacharya, 2012):

-يشكل الاستثمار على المدى الطويل المحرك الوحيد لمحافظة الشركة على وجودها.

-تتطلب العملية الاستثمارية مبالغ كبيرة وذات أهمية مقارنة لما تمتلكه الشركة.

-يعد القرار الاستثماري قرار يساعد على استمرارية الشركة على المدى المتوسط والطويل ويصعب الرجوع اليه.

-ينعكس القرار الاستثماري على صورة الشركة عبر التأثير على المحيط الاقتصادي والمالي، بحيث أنه كلما كان المشروع الاستثماري يلبي ما يحتاجه السوق من منتجات أو خدمات ذات جودة عالية وأسعار تنافسية، كلما تحسنت صورة وسمعة الشركة في ربحيتها التي تعطي مصداقية أكثر للشركات المالية المقرضة.

ويتضح من خلال ما سبق بأن القرارات الاستثمارية تعتبر قرارات معقدة، وذلك ما يتضمنه من مجموعة من عدة عناصر، وهي ما تطلبها العملية الاستثمارية، ومن الصعوبات التي يواجهها القرار الاستثماري.

3.6 العلاقة ما بين حوكمة الشركات وترشيد القرارات الاستثمارية:

تتعلق القرارات الاستثمارية باختيار هيكل الاستثمار المناسب والامثل للشركة، سواء أكان من ناحية القيمة أو التشكيل، مما يتطلب من متخذ القرار تحديد هدفه من المشروع الاستثماري، بحيث يتم حصر كافة البدائل الممكنة، ومن ثم يتم اختيار أفضل بديل (Gill et al., 2012).

رغمًا عن وجود أنظمة متقدمة وجيدة للمحاسبة واعداد التقارير المالية، إلا أنه ربما تقع المشاكل، وعندما يحدث ذلك ربما تكون له آثار مالية كبيرة، مع وجود الحاجة لمعايير عالية الجودة للمحاسبة تدعم التقارير المالية الشفافة، ومن خلال تعليمات الحاكمية المؤسسية فإنه لا بد من الشركات الإفصاح عن سياساتها الاجتماعية والتي تتمثل بأن المستثمرون يكون تركيزهم على العوامل التي تضمن مناخ عمل عادل، والاستقرار السياسي، ومستوى الشفافية والإفصاح بالدول المستثمر فيها (Al-Ramahi et al., 2014)، بحيث أن الهدف من الإفصاح بشكل عام مساعدة المستثمر في الأوراق المالية لتفهم العوائد والمخاطر التي ترتبط بقرار الاستثمار، وبالتالي سوف يساعد الإفصاح في ترشيد القرارات الاستثمارية (Ruiz-Porras and Lopez-Mateo, 2011).

كما يجب على إدارة الشركة الإفصاح للمساهمين والعاملين فيها مرة على الأقل بشكل سنوي عن سياسات الشركة الاجتماعية والبيئية، والتي تشمل على السلامة والصحة المهنية، ولا بد أن تكون السياسات المعلن عنها واضحة وغير مضللة، وتشمل ما تنوي الشركة القيام به من تطوير أو تغيير في مستوى الموظفين وتدريبهم، وبرامجها للرعاية الاجتماعية، وذلك سواء داخل الشركة أو خارجها، أما فيما يخص السياسات الصحية والبيئية، فإنه لا بد أن تكون منسجمة مع القوانين والنظم المعمول بها، وبالتالي يكون هدفها تحقيق مصالح حاملي الأسهم والمستثمرين (Aldrighi et al., 2011).

الفصل الرابع

الدراسة الميدانية

الطريقة والإجراءات

4.1.: مقدمة

نتعرض إلى الإجراءات والخطوات التي تمت في مجال الدراسة الميدانية من مجتمع الدراسة، والعينة التي طبقت عليها الدراسة، إضافةً إلى توضيح الأدوات المستخدمة في الدراسة وخطواتها، والأساليب الإحصائية التي استخدمت في تحليل البيانات للتوصل إلى النتائج ومن ثم تحقيق أهداف الدراسة، وفيما يلي تفاصيل ما تقدم:

4.2.:مجتمع الدراسة:

تبلغ عدد الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية والبالغ عددها 52 شركة ، وذلك حسب آخر تقرير عن سوق فلسطين للأوراق المالية عام (www.p-s-e.com) ، ، وقد اقتصر مجتمع الدراسة عليها ، حيث تم الاقتصار على الشركات المساهمة العامة الموجودة في التي يزيد رأسمالها عن 20 مليون دولار امريكي. وقد تم توزيع الاستبانة على المدراء الماليين والاداريين والمحاسبين ، وأعضاء مجلس ادارة الشركات الموجودة ضمن مجتمع الدراسة .

4.3 : عينة الدراسة

تم الاقتصار على الشركات المساهمة العامة الموجودة التي يزيد رأسمالها عن 2 مليون دولار امريكي والبالغ عددها 14 شركة. من خلال توزيع الاستبانة على المدراء الماليين والإداريين والمحاسبين ، وأعضاء مجلس ادارة الشركات الموجودة ضمن مجتمع الدراسة, فقد تم توزيع 45 استبانة وتم إرجاع 34 استبانة بمعنى 76% ، ، وفيما يلي توزيع أفراد عينة الدراسة حسب المعلومات الشخصية:

1. توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي

جدول (1) يوضح توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي

النسبة %	التكرار	المؤهل العلمي
70.6	24	بكالوريوس
29.4	10	ماجستير
100.0	34	المجموع

تبين من النتائج الموضحة في جدول (1) أن 70.6% من أفراد عينة الدراسة حاصلين على درجة البكالوريوس، بينما 29.4% حاصلين على الماجستير. وهذا النسبة وتدلل على اهتمام الشركات المساهمة الفلسطينية بوجود كوادر ذو تأهيل عالي، مما ينعكس على أولوياتها في تطوير أعمالها من خلال متابعتها لكل ما هو جديد في مجال المحاسبة .

2. توزيع أفراد العينة حسب التخصص

جدول (2) يوضح توزيع أفراد العينة حسب التخصص

النسبة %	التكرار	التخصص
64.7	22	محاسب
29.4	10	إدارة أعمال
2.9	1	اقتصاد
2.9	1	أخرى
100.0	34	المجموع

تبين من النتائج الموضحة في جدول (2) أن 2.9% من أفراد عينة الدراسة متخصصون في الاقتصاد او في تكنولوجيا المعلومات، بينما 29.4% متخصصون في ادارة الاعمال، وتبين أن الغالبية العظمى من أفراد عينة الدراسة وبنسبة 64.7% متخصصون في المحاسبة وتنعكس هذه النسبة ان غالبية عينة الدراسة لديهم معرفة بالحوكمة والافصاح وترشيد القرارات الاستثمارية مما ينعكس ايجاباً على دقة الاجابات التي توصلت إليها هذه الدراسة .

توزيع أفراد العينة حسب عدد سنوات الخبرة

جدول (3) يوضح توزيع أفراد العينة حسب عدد

سنوات الخبرة

النسبة%	التكرار	سنوات الخبرة
29.4	10	5-1
26.5	9	10-6
32.4	11	15-11
11.8	4	15 سنوات فاكثر
100.0	34	المجموع

تبين من النتائج الموضحة في جدول (3) أن 11.8% من أفراد عينة الدراسة متوسط سنوات الخبرة اكثر من 15 سنة ، بينما 26.5% تتراوح سنوات الخبرة ما بين 6 سنوات الي 10 سنوات, في حين 29.4% تتراوح سنوات الخبرة ما بين السنة الواحدة الي 5 سنوات ، وتبين أن 32.4% تتراوح سنوات الخبرة ما بين 11 سنة الي 15 سنة .ومن ماسبق يلاحظ ان نسبة 71.6% من افراد العينة خبرتهم تزيد عن 6 سنوات , وهذا يدل على ان النسبة الأكبر من قام بتعبئة الاستبانة لديهم خبرة كبيرة في مجال العمل. مما يزيد الثقة في مستوى الاجابات التي تم الحصول عليها.

3. توزيع أفراد العينة حسب طبيعة العمل

جدول (4) يوضح توزيع أفراد العينة حسب

طبيعة العمل

النسبة %	التكرار	طبيعة العمل
64.7	22	محاسب
5.9	2	مدير مالي
23.5	8	مدير اداري
5.9	2	عضو مجلس ادارة
100.0	34	المجموع

تبين من النتائج الموضحة في جدول (4) أن 64.7% من أفراد عينة الدراسة يعملون كمحاسب، بينما 23.5% يعملون كمدير اداري، في حين 5.9% يعملون كمدير مالي او عضو مجلس ادارة.

4.4 : أدوات الدراسة

استخدم الباحث استبانة " اثر حوكمة الشركات على تحسين مستوى الإفصاح المحاسبي وانعكاساتها على ترشيد القرارات الاستثمارية " لتطبيقها على عينة الدراسة، حيث اشتملت الاستبانة على قسمين رئيسيين الأول: وهو عبارة عن المعلومات الشخصية لأفراد عينة أما الثاني: فقرات الاستبانة " اثر حوكمة الشركات على تحسين مستوى الإفصاح المحاسبي وانعكاساتها على ترشيد القرارات الاستثمارية " فيتكون من 36 فقرة وتكونت من الاتي:

اولا: المحور الأول "أثر تطبيق مبدأ حقوق المساهمين على مستوى الإفصاح وترشيد القرارات الاستثمارية واشتملت على 8 فقرة.

ثانيا: المحور الثاني : أثر تطبيق مبدأ المساواة بين المساهمين على مستوى الإفصاح المحاسبي و ترشيد القرارات الاستثمارية واشتملت على 6 فقرات.

ثالثاً: المحور الثالث: أثر تطبيق مبدأ دور أصحاب المصالح على مستوى الإفصاح المحاسبي و ترشيد القرارات الاستثمارية واشتملت على 6 فقرات.

رابعاً: المحور الرابع : أثر تطبيق مبدأ الإفصاح والشفافية على مستوى الإفصاح المحاسبي وانعكاسه و ترشيد القرارات الاستثمارية واشتملت على 7 فقرات.

خامساً: المحور الخامس : أثر تطبيق مبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة على مستوى الإفصاح المحاسبي و ترشيد القرارات الاستثمارية واشتملت على 9 فقرات

تصحيح الاستبانة

قام الباحثان باستخدام مقياس خماسي لتصحيح فقرات الاستبانة، بحيث يتم التصحيح حول "اثر حوكمة الشركات على تحسين مستوى الإفصاح المحاسبي وانعكاساتها على ترشيد القرارات الاستثمارية

جدول (5) يوضح مقياس

الاجابات

المقياس	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
الدرجة	5	4	3	2	1

سادسا: المعالجات الإحصائية

قام الباحثان بتفريغ وتحليل الاستبانة من خلال برنامج التحليل الإحصائي Statistical Package for the Social Sciences (SPSS)، وقد تم استخدام الأساليب الإحصائية التالية:

1. إحصاءات وصفية منها: النسبة المئوية والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن الحسابي النسبي، ويستخدم هذا الأمر بشكل أساسي بهدف معرفة تكرار فئات متغير ما ويفيد الباحث في وصف متغيرات الدراسة.
2. معامل ارتباط بيرسون : للتحقق من صدق الاتساق الداخلي بين فقرات الاستبانة والدرجة الكلية للاستبانة واختبار الفرضيات.
3. معامل ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha): لمعرفة ثبات فقرات الاستبانة.
4. معامل ارتباط سبيرمان براون للتجزئة النصفية المتساوية، لمعرفة ثبات فقرات الاستبانة.
5. اختبار الإشارة (Sign Test) لمعرفة ما إذا كانت متوسط درجة الاستجابة قد وصلت إلي درجة الحياد وهي 2 أم لا.

4.5: صدق أداة الدراسة

صدق الاتساق الداخلي Internal Validity

جدول (6) يوضح معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات الاستبانة والدرجة الكلية للاستبانة

المحور الثالث			المحور الثاني			المحور الأول		
رقم الفقرة	معاملات الارتباط	مستوى الدلالة	رقم الفقرة	معاملات الارتباط	مستوى الدلالة	رقم الفقرة	معاملات الارتباط	مستوى الدلالة
1	0.607	*0.013	1	0.516	*0.041	1	0.720	0.002**

*0.017	0.585	2	*0.019	0.580	2	0.001 **	0.730	2
*0.007 *	0.643	3	*0.016	0.591	3	0.000 **	0.904	3
*0.001 *	0.729	4	*0.008 *	0.636	4	0.011 *	0.618	4
*0.002 *	0.721	5	*0.008 *	0.636	5	0.005 **	0.669	5
*0.000 *	0.835	6	*0.022	0.568	6	0.047 *	0.503	6
						0.002 **	0.715	7
						0.025 *	0.557	8
			المحور الخامس			المحور الرابع		
			مستوى الدلالة	معاملات الارتباط	رقم الفقرة	مستوى الدلالة	معاملات الارتباط	رقم الفقرة
			*0.002 *	0.714	1	0.005 **	0.668	1
			*0.007 *	0.643	2	0.022 **	0.567	2
			*0.000 *	0.856	3	0.000 **	0.784	3
			*0.006 *	0.853	4	0.000 **	0.818	4
			*0.001	0.733	5	0.025	0.558	5

			*			*		
			*0.003 *	0.693	6	0.001 *	0.763	6
			*0.000 *	0.883	7	0.000 **	0.824	7
			*0.003 *	0.693	8			
			*0.000 *	0.842	9			

** الارتباط دال إحصائياً عند $\alpha \leq 0.05$

// الارتباط غير دال إحصائياً عند $\alpha \leq 0.05$

تبين من النتائج الموضحة في جدول (6) أن فقرات الاستبانة تتمتع بمعاملات ارتباط قوية ودلالة إحصائية عند مستوى دلالة أقل من (0.05)، حيث تراوحت معاملات الارتباط بين (0.503 – 0.883)، وهذا يدل على أن الاستبانة بفقراتها تتمتع بمعامل صدق عالي.

4.6: ثبات الاستبانة Reliability:

1. معامل ألفا – كرونباخ Cronbach's Alpha Coefficient:

تم تطبيق الاستبانة على عينة قوامها (15) مفردة من أفراد العينة، وبعد تطبيق الاستبانة تم حساب معامل ألفا كرونباخ لقياس الثبات، حيث وجد أن قيمة ألفا كرونباخ للاستبانة 0.93، وهذا دليل كافي على أن الاستبانة تتمتع بمعامل ثبات مرتفع، والنتائج موضحة في جدول (7):

جدول (7) يوضح نتائج معامل ألفا كرونباخ

لقياس ثبات الاستبانة

معامل ألفا كرونياخ	عدد الفقرات	الاستبانة الكلية
0.93	36	
0.88	8	المحور الأول "أثر تطبيق مبدأ حقوق المساهمين على مستوى الإفصاح وترشيد القرارات الاستثمارية"
0.81	6	المحور الثاني : أثر تطبيق مبدأ المساواة بين المساهمين على مستوى الإفصاح المحاسبي و ترشيد القرارات الاستثمارية
0.84	6	المحور الثالث: أثر تطبيق مبدأ دور أصحاب المصالح على مستوى الإفصاح المحاسبي و ترشيد القرارات الاستثمارية
0.87	7	المحور الرابع : أثر تطبيق مبدأ الإفصاح والشفافية على مستوى الإفصاح المحاسبي وانعكاسه و ترشيد القرارات الاستثمارية
0.88	9	المحور الخامس : أثر تطبيق مبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة على مستوى الإفصاح المحاسبي و ترشيد القرارات الاستثمارية

2. الثبات بطريقة التجزئة النصفية Split half methods :

جدول (8) معاملات الثبات بطريقة التجزئة النصفية

للاستبانة

معامل الارتباط المعدل	معامل الارتباط	الاستبانة الكلية
0.91	0.84	
0.76	0.53	المحور الأول "أثر تطبيق مبدأ حقوق المساهمين على مستوى الإفصاح وترشيد القرارات الاستثمارية"
0.77	0.52	المحور الثاني : أثر تطبيق مبدأ المساواة بين المساهمين على مستوى الإفصاح المحاسبي و ترشيد القرارات الاستثمارية

0.73	0.51	المحور الثالث: أثر تطبيق مبدأ دور أصحاب المصالح على مستوى الإفصاح المحاسبي و ترشيد القرارات الاستثمارية
0.71	0.55	المحور الرابع : أثر تطبيق مبدأ الإفصاح والشفافية على مستوى الإفصاح المحاسبي وانعكاسه و ترشيد القرارات الاستثمارية
0.82	0.69	المحور الخامس : أثر تطبيق مبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة على مستوى الإفصاح المحاسبي و ترشيد القرارات الاستثمارية

تبين من النتائج الموضحة في جدول (8) أن قيمة معامل الارتباط المعدل (Spearman Brown) 0.91 مرتفعة ودالة إحصائية، وهذا يدل على أن الاستبانة تتمتع بمعامل ثبات مرتفع.

الفصل الخامس:

نتائج الدراسة الميدانية وتفسيرها

5.1 نتائج تحليل فقرات وفرضيات الدراسة وتفسيرها.

قام الباحث بإجراء تحليل لمكونات الاستبانة لمعرفة واقع متغيرات الدراسة عند مجتمع الدراسة، وفيما يلي نتائج استخدام اختبار الإشارة (Sign Test) لمعرفة ما إذا كان المتوسط الحسابي لدرجة الاستجابة لكل فقرة من فقرات مجالات الاستبانة تساوي القيمة المتوسطة وهي 3 أم تختلف عنها، فإذا كانت قيمة (p-value) (sig) أكبر من مستوى الدلالة $\alpha \leq 0.05$ ، ففيهذه الحالة تكون آراء مجتمع الدراسة تقترب من القيمة المتوسطة وهي 3، وإذا كانت قيمة (p-value) (sig) أقل من مستوى الدلالة $\alpha \leq 0.05$ ، في هذه الحالة يمكن تحديد ما إذا كان متوسط الإجابة يزيد أو ينقص عن القيمة المتوسطة وهي 3.

❖ تحليل فقرات اثر حوكمة الشركات على تحسين مستوى الإفصاح المحاسبي وانعكاساتها على ترشيد القرارات الاستثمارية

للتحقق من ذلك تم إيجاد النسبة المئوية والمتوسط الحسابي والوزن النسبي لفقرات اثر حوكمة الشركات على تحسين مستوى الإفصاح المحاسبي وانعكاساتها على ترشيد القرارات الاستثمارية، ثم تم إيجاد قيمة اختبار الإشارة لكل فقرة من فقرات المحاور والدرجة الكلية حول درجة الحياد وتساوي (3)، والنتائج موضحة من خلال الجداول التالية

المحور الأول "أثر تطبيق مبدأ حقوق المساهمين على مستوى الإفصاح وترشيد القرارات الاستثمارية

جدول (9) نتائج اختبار الإشارة والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي للمحور الاول

رقم الفقرة	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي %	اختبار الإشارة Z	الترتيب
1	يساهم قيام الشركة بالإفصاح عن المعلومات المحاسبية بصورة دورية ومنتظمة للمساهمين في تحسين مستوى الإفصاح المحاسبي وترشيد القرارات الاستثمارية للشركة.	4.353	0.597	87.06	**13.21	1
2	يؤثر قيام الشركة بالإفصاح عن الهياكل والترتيبات الرأسمالية للمساهمين بشكل يتناسب مع حجم ملكيتهم في تحسين مستوى الإفصاح المحاسبي و ترشيد الشركة لقراراتها الاستثمارية .	4.088	0.712	81.76	**8.91	6
3	يؤثر التعبير والإفصاح للمساهمين عن القواعد والإجراءات الخاصة بعملية السيطرة على الشركات في أسواق رأس المال مثل عمليات الاندماج على تحسين مستوى الإفصاح المحاسبي ترشيد الشركة لقراراتها الاستثمارية .	4.206	0.687	84.12	**10.24	4
4	يحقق الإفصاح للمساهمين عن العمليات الرئيسية التي تقوم بها الشركة في تحسين مستوى ترشيد الشركة لقراراتها الاستثمارية	4.324	0.638	86.47	**12.09	2

5	**9.53	82.94	0.702	4.147	يحقق الإفصاح للمساهمين عن العمليات غير العادية التي تقوم بها الشركة في تحسين في ترشيد الشركة لقراراتها الاستثمارية	5
6	**11.13	81.76	0.570	4.088	يساهم الإفصاح عن سياسات توزيع إرباح الأسهم بما يحقق مصالح المساهمين والشركة في تحسين الإفصاح المحاسبي و ترشيد القرارات الاستثمارية للشركة	6
3	**11.89	84.71	0.606	4.235	ينعكس قيام الشركة بتزويد المساهمين بالمعلومات الكاملة عن الموضوعات التي يتعين بشأنها اتخاذ قرارات في اجتماعات الجمعية العمومية على تحسين مستوى الإفصاح المحاسبي و ترشيد القرارات الاستثمارية .	7
6	**10.21	81.76	0.621	4.088	ينعكس قيام الشركة بالأخذ في عين الاعتبار وجهات نظر المساهمين عند عملية اتخاذ القرارات على تحسين مستوى الإفصاح المحاسبي وترشيد القرارات الاستثمارية للشركة .	8
	**10.90	83.82	0.642	4.191	المتوسط العام	

** المتوسط الحسابي دال إحصائياً عند $\alpha \leq 0.05$

// المتوسط الحسابي غير دال إحصائياً عند $\alpha \leq 0.05$

تبين من النتائج الموضحة في جدول (9) ما يلي:

- المتوسط الحسابي للفقرة رقم (1) يساوي 4.353 (الدرجة الكلية من 5) فقد احتلت هذه الفقرة المرتبة الأولى، وبلغ الوزن النسبي 87.06%، والقيمة الاحتمالية أقل من 0.05، وبذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الحياد وهي 3 وهذا يعني أن أفراد عينة الدراسة قالوا أنهم موافقون على أن يساهم قيام الشركة بالإفصاح عن المعلومات المحاسبية بصورة دورية ومنتظمة للمساهمين في تحسين مستوى الإفصاح المحاسبي وترشيد القرارات الاستثمارية للشركة.

تتفق هذه النتيجة مع الدراسة التي توصلت إليها دراسة عكش 2011 على أهمية الإفصاح عن المعلومات بصورة دورية للمساهمين مما يساهم بزيادة الثقة بتلك المعلومات المحاسبية وبالتالي تنعكس إيجاباً على ترشيد القرارات الاستثمارية .

- المتوسط الحسابي للفقرة رقم (4) يساوي 4.324 (الدرجة الكلية من 5) فقد احتلت هذه الفقرة المرتبة الثانية، وبلغ الوزن النسبي 86.47%، والقيمة الاحتمالية أقل من 0.05، وبذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الحياد وهي 3 وهذا يعني أن أفراد العينة قالوا انهم موافقون على ان يحقق الإفصاح للمساهمين عن العمليات الرئيسية التي تقوم بها الشركة في تحسين مستوى ترشيد الشركة لقراراتها الاستثمارية .
- المتوسط الحسابي للفقرة رقم (6) يساوي 4.088 (الدرجة الكلية من 5) فقد احتلت هذه الفقرة المرتبة السادسة، وبلغ الوزن النسبي 81.76%، والقيمة الاحتمالية أقل من 0.05، وبذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الحياد وهي 3، وهذا يعني أن أفراد العينة قالوا انهم يوافقون على ان يساهم الإفصاح عن سياسات توزيع إرباح الأسهم بما يحقق مصالح المساهمين والشركة في تحسين الإفصاح المحاسبي و ترشيد القرارات الاستثمارية للشركة.
- المتوسط الحسابي للفقرة رقم (8) يساوي 4.088 (الدرجة الكلية من 5) فقد احتلت هذه الفقرة المرتبة الاخيرة، وبلغ الوزن النسبي 81.76%، والقيمة الاحتمالية أقل من 0.05، وبذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الحياد وهي 3 وهذا يعني أن أفراد العينة قالوا انهم يوافقون على ان ينعكس قيام الشركة بالأخذ في عين الاعتبار وجهات نظر المساهمين عند عملية اتخاذ القرارات على تحسين مستوى الإفصاح المحاسبي وترشيد القرارات الاستثمارية للشركة.
- أما بالنسبة للدرجة الكلية، فقد بلغ المتوسط الحسابي 4.191 (الدرجة الكلية من 5)، وبلغ الوزن النسبي 83.82%، وكانت القيمة الاحتمالية اصغر من 0.05، حيث أن متوسط درجة الاستجابة يختلف جوهرياً

عن درجة الحياد وهي 3، مما يدل على أن أفراد عينة الدراسة قالوا انه يوجد أثر في تطبيق مبدأ حقوق المساهمين على مستوى الإفصاح وترشيد القرارات الاستثمارية.

المحور الثاني : أثر تطبيق مبدأ المساواة بين المساهمين على مستوى الإفصاح المحاسبي و ترشيد القرارات الاستثمارية

جدول (10) نتائج اختبار الإشارة والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي للمحور الثاني

رقم الفقرة	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي %	اختبار الإشارة Z	الترتيب
1	ينعكس قيام الشركة بالالتزام بحماية حقوق الأقلية من الحصول على المعلومات ذات العلاقة في تحسين مستوى الإفصاح المحاسبي وترشيد الشركة لقراراتها الاستثمارية	4.029	0.674	80.59	8.91	5
2	ينعكس قيام الشركة بتمكين المساهمين من الحصول على المعلومات المتصلة بحقوق التصويت قبل الاستثمار في الشركة في تحسين مستوى الإفصاح المحاسبي وترشيد القرارات الاستثمارية	4.029	0.627	80.59	9.57	5
3	يؤثر منع تداول الأوراق المالية بصورة لا تتسم بالإفصاح أو الشفافية بالشكل الذي يؤثر على حقوق الأقلية. على تحسين مستوى الإفصاح المحاسبي و ترشيد قرارات الاستثمار للشركة	4.088	0.621	81.76	10.21	4
4	تتبعس عملية الإفصاح عن وجود أي مصالح خاصة لأعضاء مجلس الإدارة والمدراء التنفيذيون قد تتصل بعمليات أو مسائل للشركة على تحسين مستوى الإفصاح المحاسبي وترشيد القرارات الاستثمارية للشركة	4.147	0.657	82.94	10.17	2

2	10.97	82.94	0.610	4.147	يؤثر وجود آلية واضحة تحفظ حقوق الأقلية عند عملية اتخاذ القرارات الاستثمارية للشركة على تحسين مستوى الإفصاح وترشيد قرارات الاستثمار للشركة .	5
1	13.11	86.47	0.589	4.324	يؤثر قيام الشركة بالإفصاح عن المعلومات المحاسبية بصورة عادلة للمساهمين في تحسين مستوى الإفصاح المحاسبي وترشيد الشركة لقراراتها الاستثمارية	6
	10.49	82.55	0.630	4.127	المتوسط العام	

** المتوسط الحسابي دال إحصائياً عند $\alpha \leq 0.05$

// المتوسط الحسابي غير دال إحصائياً عند $\alpha \leq 0.05$

تبيين من النتائج الموضحة في جدول (10) ما يلي:

■ المتوسط الحسابي للفقرة رقم (6) يساوي 4.324 (الدرجة الكلية من 5) فقد احتلت هذه الفقرة المرتبة الأولى، وبلغ الوزن النسبي 86.47%، والقيمة الاحتمالية أقل من 0.05، وبذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الحياد وهي 3 وهذا يعني أن أفراد عينة الدراسة قالوا أنهم يوافقون على أن يؤثر قيام الشركة بالإفصاح عن المعلومات المحاسبية بصورة عادلة للمساهمين في تحسين مستوى الإفصاح المحاسبي وترشيد الشركة لقراراتها الاستثمارية.

وتتفق هذه النتيجة مع دراسة خليل 2012 والتي توصلت إلى أن حماية حقوق المساهمين والإفصاح عن المعلومات المحاسبية تساهم في جذب المزيد من الاستثمارات من الشركة .

■ المتوسط الحسابي للفقرة رقم (4) يساوي 4.147 (الدرجة الكلية من 5) فقد احتلت هذه الفقرة المرتبة الثانية، وبلغ الوزن النسبي 82.94%، والقيمة الاحتمالية أقل من 0.05، وبذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الحياد وهي 3 وهذا يعني أن أفراد العينة قالوا أنهم يوافقون على أن تنعكس عملية الإفصاح عن

وجود أي مصالح خاصة لأعضاء مجلس الإدارة والمدراء التنفيذيون قد تتصل بعمليات أو مسائل للشركة على تحسين مستوى الإفصاح المحاسبي وترشيد القرارات الاستثمارية للشركة.

■ المتوسط الحسابي للفقرة رقم (1) يساوي 4.029 (الدرجة الكلية من 5) فقد احتلت هذه الفقرة المرتبة الخامسة، وبلغ الوزن النسبي 80.59%، والقيمة الاحتمالية أقل من 0.05، وبذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الحياد وهي 3، وهذا يعني أن أفراد العينة قالوا انهم يوافقون على ان ينعكس قيام الشركة بالالتزام بحماية حقوق الأقلية من الحصول على المعلومات ذات العلاقة في تحسين مستوى الإفصاح المحاسبي وترشيد الشركة لقراراتها الاستثمارية.

■ المتوسط الحسابي للفقرة رقم (2) يساوي 4.029 (الدرجة الكلية من 5) فقد احتلت هذه الفقرة المرتبة الأخيرة، وبلغ الوزن النسبي 80.59%، والقيمة الاحتمالية أقل من 0.05، وبذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الحياد وهي 3 وهذا يعني أن أفراد العينة قالوا انهم يوافقون على أن ينعكس قيام الشركة بتمكين المساهمين من الحصول على المعلومات المتصلة بحقوق التصويت قبل الاستثمار في الشركة في تحسين مستوى الإفصاح المحاسبي وترشيد القرارات الاستثمارية.

■ أما بالنسبة للدرجة الكلية، فقد بلغ المتوسط الحسابي 4.127 (الدرجة الكلية من 5)، وبلغ الوزن النسبي 82.55%، وكانت القيمة الاحتمالية أقل من 0.05، حيث أن متوسط درجة الاستجابة لا يختلف جوهرياً عن درجة الحياد وهي 3، مما يدل على أن أفراد عينة الدراسة قالوا انه يوجد أثر تطبيق مبدأ المساواة بين المساهمين على مستوى الإفصاح المحاسبي و ترشيد القرارات الاستثمارية.

المحور الثالث: أثر تطبيق مبدأ دور أصحاب المصالح على مستوى الإفصاح المحاسبي و ترشيد القرارات الاستثمارية

جدول (11) نتائج اختبار الإشارة والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي للمحور الثالث

رقم الفقرة	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي %	اختبار الإشارة Z	الترتيب
1	يوثر قيام الشركة بتوفير المعلومات الملائمة والهامة لأصحاب المصالح في التوقيت	4.029	0.717	80.59	8.37	6

					المناسب على تحسين مستوى الإفصاح المحاسبي وترشيد الشركة لقراراتها الاستثمارية .	
3	10.24	84.12	0.687	4.20 6	ينعكس الالتزام بإعلام أصحاب المصالح بشكل كافي عن حقوقهم والتزاماتهم عند ارتباطهم بالشركة على تحسين مستوى الإفصاح المحاسبي وترشيد القرارات الاستثمارية .	2
3	11.88	84.12	0.592	4.20 6	تؤثر خاصية توفير الحماية لأصحاب المصالح من خلال توثيق العلاقات التعاقدية التي تحول دون قيام أي طرف بالتلاعب بتلك الحقوق على تحسين مستوى الإفصاح المحاسبي وترشيد القرارات الاستثمارية .	3
5	9.50	81.76	0.668	4.08 8	ينعكس قيام الشركة بتقديم تعهدات إضافية لأصحاب المصالح في حالة عدم وجود تشريعات تختص بحقوقهم على تحسين مستوى الإفصاح المحاسبي وترشيد قراراتها الاستثمارية	4
1	11.89	84.71	0.606	4.23 5	يؤثر قيام الشركة بالأخذ في عين الاعتبار وجهات نظر أصحاب المصالح عند عملية اتخاذ القرار الاستثمارية في الشركة على تحسين مستوى الإفصاح المحاسبي وترشيد تلك القرارات .	5
1	11.89	84.71	0.606	4.23 5	يؤثر قيام الشركة بوضع آليات لمشاركة أصحاب المصالح مثل تمثيل العاملين في مجلس الإدارة وخطط تملك الأسهم للعاملين على تحسين مستوى الإفصاح المحاسبي	6

					وترشيدها للقرارات الاستثمارية
	10.63	83.3	0.64	4.16	المتوسط العام
		3	6	7	

** المتوسط الحسابي دال إحصائياً عند $\alpha \leq 0.05$

// المتوسط الحسابي غير دال إحصائياً عند $\alpha \leq 0.05$

تبين من النتائج الموضحة في جدول (11) ما يلي:

■ المتوسط الحسابي للفقرة رقم (5) يساوي 4.235 (الدرجة الكلية من 5) فقد احتلت هذه الفقرة المرتبة الأولى، وبلغ الوزن النسبي 84.71%، والقيمة الاحتمالية أقل من 0.05، وبذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الحياد وهي 3 وهذا يعني أن أفراد عينة الدراسة قالوا انهم يوافقون على ان يؤثر قيام الشركة بالأخذ في عين الاعتبار وجهات نظر أصحاب المصالح عند في عملية اتخاذ القرارات الاستثمارية في الشركة على تحسين مستوى الإفصاح المحاسبي وترشيد تلك القرارات. وهذه النتيجة تدعم التوصية التي أوصت بها دراسة ابوحماد 2008 الخاصة بضرورة العمل على من حدود أوسع لأصحاب المصالح الأمر الذي يساهم في دعم وتشجيع المستثمرين

■ المتوسط الحسابي للفقرة رقم (6) يساوي 4.235 (الدرجة الكلية من 5) فقد احتلت هذه الفقرة المرتبة الثانية، وبلغ الوزن النسبي 84.71%، والقيمة الاحتمالية أقل من 0.05، وبذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الحياد وهي 3 وهذا يعني أن أفراد العينة قالوا انهم يوافقون على ان يؤثر قيام الشركة بوضع آليات لمشاركة أصحاب المصالح مثل تمثيل العاملين في مجلس الإدارة وخطط تملك الأسهم للعاملين على تحسين مستوى الإفصاح المحاسبي وترشيدها للقرارات الاستثمارية.

■ المتوسط الحسابي للفقرة رقم (4) يساوي 4.088 (الدرجة الكلية من 5) فقد احتلت هذه الفقرة المرتبة الخامسة، وبلغ الوزن النسبي 81.76%، والقيمة الاحتمالية أقل من 0.05، وبذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الحياد وهي 3، وهذا يعني أن أفراد العينة قالوا انهم يوافقون على ان ينعكس قيام الشركة بتقديم

تعهدات إضافية لأصحاب المصالح في حالة عدم وجود تشريعات تختص بحقوقهم على تحسين مستوى الإفصاح المحاسبي وترشيد قراراتها الاستثمارية.

■ المتوسط الحسابي للفقرة رقم (1) يساوي 4.029 (الدرجة الكلية من 5) فقد احتلت هذه الفقرة المرتبة الأخيرة، وبلغ الوزن النسبي 80.59%، والقيمة الاحتمالية أقل من 0.05، وبذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الحياد وهي 3 وهذا يعني أن أفراد العينة قالوا انهم يوافقون على ان يؤثر قيام الشركة بتوفير المعلومات الملائمة والهامة لأصحاب المصالح. فيالتوقيت المناسب على تحسين مستوى الإفصاح المحاسبي ترشيد الشركة لقراراتها الاستثمارية.

■ أما بالنسبة للدرجة الكلية، فقد بلغ المتوسط الحسابي 4.167 (الدرجة الكلية من 5)، وبلغ الوزن النسبي 83.33%، وكانت القيمة الاحتمالية أقل من 0.05، حيث أن متوسط درجة الاستجابة يختلف جوهرياً عن درجة الحياد وهي 3، مما يدل على أن أفراد عينة الدراسة قالوا انه يوجد أثر تطبيق مبدأ دور أصحاب المصالح على مستوى الإفصاح المحاسبي و ترشيد القرارات الاستثمارية.

المحور الرابع : أثر تطبيق مبدأ الإفصاح والشفافية على مستوى الإفصاح المحاسبي وانعكاسه و ترشيد القرارات الاستثمارية

جدول (12) نتائج اختبار الإشارة والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي للمحور الرابع

رقم الفقرة	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي %	اختبار الإشارة Z	الترتيب
1	ينعكس وجود الملائمة والموثوقية في المعلومات المحاسبية التي يتم الإفصاح على تحسين مستوى الإفصاح المحاسبي وعلى ترشيد القرارات الاستثمارية للشركة	4.206	0.808	84.12	8.70	5
2	ينعكس قيام الشركة بالإفصاح عن الموارد الاقتصادية والالتزام في حقوق الملكية في تحسين مستوى الإفصاح	4.265	0.567	85.29	13.00	3

					المحاسبي و ترشيد قراراتها الاستثمارية
3	11.08	85.29	0.666	4.265	يساهم هذا المبدأ بالإفصاح عن المعلومات المحاسبية التي تساعد الشركة على اختيار البديل الاستثماري الأمثل من البدائل الاستثمارية المتاحة
4	10.62	86.47	0.727	4.324	يساهم هذا المبدأ في زيادة الاعتماد على القوائم المالية في عملية اتخاذ القرارات الاستثمارية للشركة
5	13.04	85.88	0.579	4.294	يؤثر حجم الإفصاح والشفافية في القوائم المالية على نوعية القرارات الاستثمارية للشركة.
6	10.29	81.18	0.600	4.059	ينعكس استخدام طرق حديثة في الإفصاح وتوصيل المعلومات من قبل الشركة على استقطاب رؤوس أموال جديدة.
7	13.18	83.53	0.521	4.176	يساهم تطبيق هذا المبدأ في تحسين معدل العائد على الاستثمار في الشركة..
	11.41	84.54	0.638	4.227	المتوسط العام

** المتوسط الحسابي دال إحصائياً عند $\alpha \leq 0.05$

// المتوسط الحسابي غير دال إحصائياً عند $\alpha \leq 0.05$

تبيين من النتائج الموضحة في جدول (12) ما يلي:

- 1- المتوسط الحسابي للفقرة رقم (4) يساوي 4.324 (الدرجة الكلية من 5) فقد احتلت هذه الفقرة المرتبة الأولى، وبلغ الوزن النسبي 86.47%، والقيمة الاحتمالية أقل من 0.05، وبذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الحياد وهي 3 وهذا يعني أن أفراد عينة الدراسة قالوا انهم موافقون على ان يساهم هذا المبدأ في زيادة الاعتماد على القوائم المالية في عملية اتخاذ القرارات الاستثمارية للشركة. وتتفق هذه النتيجة مع دراسة قباجة 2008 التي توصلت ان تطبيق الحوكمة يساهم في تحسين الإفصاح المحاسبي وزيادة الثقة في المعلومات المحاسبية والقوائم المالية . مع الأخذ في عين الاعتبار ماتوصلت إليه الدراسة بانعكاس ذلك الإفصاح على ترشيد القرارات الاستثمارية .

- المتوسط الحسابي للفقرة رقم (5) يساوي 4.294 (الدرجة الكلية من 5) فقد احتلت هذه الفقرة المرتبة الثانية، وبلغ الوزن النسبي 85.88%، والقيمة الاحتمالية أقل من 0.05، وبذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha=0.05$ ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الحياد وهي 3 وهذا يعني أن أفراد العينة قالوا انهم موافقون على ان يؤثر حجم الإفصاح والشفافية في القوائم المالية على نوعية القرارات الاستثمارية للشركة.
- المتوسط الحسابي للفقرة رقم (7) يساوي 4.176 (الدرجة الكلية من 5) فقد احتلت هذه الفقرة المرتبة السادسة، وبلغ الوزن النسبي 83.53%، والقيمة الاحتمالية أقل من 0.05، وبذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha=0.05$ ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الحياد وهي 3، وهذا يعني أن أفراد العينة قالوا انهم يوافقون على ان يساهم تطبيق هذا المبدأ في تحسين معدل العائد على الاستثمار في الشركة.
- المتوسط الحسابي للفقرة رقم (6) يساوي 4.059 (الدرجة الكلية من 5) فقد احتلت هذه الفقرة المرتبة الاخيرة، وبلغ الوزن النسبي 81.18%، والقيمة الاحتمالية أقل من 0.05، وبذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha=0.05$ ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الحياد وهي 3 وهذا يعني أن أفراد العينة قالوا انهم يوافقون على ان ينعكس استخدام طرق حديثة في الإفصاح وتوصيل المعلومات من قبل الشركة على استقطاب رؤوس أموال جديدة.
- أما بالنسبة للدرجة الكلية، فقد بلغ المتوسط الحسابي 4.227 (الدرجة الكلية من 5)، وبلغ الوزن النسبي 84.54%، وكانت القيمة الاحتمالية اصغر من 0.05، حيث أن متوسط درجة الاستجابة يختلف جوهرياً عن درجة الحياد وهي 3، مما يدل على أن أفراد عينة الدراسة قالوا انه يوجد أثر تطبيق مبدأ الإفصاح والشفافية على مستوى الإفصاح المحاسبي وانعكاسه و ترشيد القرارات الاستثمارية.

المحور الخامس : أثر تطبيق مبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة على مستوى الإفصاح المحاسبي و ترشيد القرارات الاستثمارية.

جدول (13) نتائج اختبار الإشارة والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي للمحور الخامس

رقم الفقرة	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي %	اختبار الإشارة Z	الترتيب
1	ينعكس قيام الشركة بالإفصاح عن آلية اختيار المدراء التنفيذيين وتحديد مرتباتهم وحوافزهم على تحسين مستوى الإفصاح المحاسبي وترشيد القرارات الاستثمارية.	4.147	0.702	82.94	9.53	8
2	يحقق الإفصاح عن آلية تحديد مكافآت أعضاء مجلس إدارة الشركة في تحسين مستوى الإفصاح المحاسبي وترشيد الشركة لقراراتها الاستثمارية .	3.941	0.694	78.82	7.91	9
3	يساهم وجود أعضاء من المجلس من المستقلين غير العاملين بالشركة على تحسين مستوى الإفصاح المحاسبي وعملية ترشيد القرارات الاستثمارية.	4.176	0.758	83.53	9.05	4
4	تؤثر مهارة وخبرة أعضاء مجلس الإدارة على تحسين مستوى الإفصاح المحاسبي و نوعية القرارات الاستثمارية المتخذة.	4.176	0.626	83.53	10.95	4
5	يساهم هذا المبدأ بتوفير المعلومات الدقيقة والمناسبة في الوقت الملائم لأعضاء مجلس الإدارة التي تساعدهم على ترشيد قراراتهم الاستثمارية	4.176	0.626	83.53	10.95	4
6	يؤثر الإفصاح عن مسؤوليات ودور مجلس الإدارة على تحسين مستوى الإفصاح المحاسبي وترشيد القرارات الاستثمارية للشركة	4.206	0.687	84.12	10.24	3
7	يؤثر قيام مجلس الإدارة بتقويم أدائها علناً أسس منتظمة في تحسين مستوى الإفصاح المحاسبي وترشيد القرارات الاستثمارية	4.176	0.626	83.53	10.95	4

1	12.53	88.24	0.657	4.412	يساهم الفصل بين الإدارة والملكية في تحسين مستوى الإفصاح المحاسبي وخفض مستوى التضارب في القرارات الاستثمارية بين الإدارة وملاك الشركة.	8
2	12.09	86.47	0.638	4.324	يؤثر فصل منسوبي رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي على تحسين مستوى الإفصاح المحاسبي وترشيد القرارات الاستثمارية للشركة.	9
	10.47	83.86	0.668	4.193	المتوسط العام	

** المتوسط الحسابي دال إحصائياً عند $\alpha \leq 0.05$

// المتوسط الحسابي غير دال إحصائياً عند $\alpha \leq 0.05$

تبين من النتائج الموضحة في جدول (13) ما يلي:

■ المتوسط الحسابي للفقرة رقم (8) يساوي 4.412 (الدرجة الكلية من 5) فقد احتلت هذه الفقرة المرتبة الأولى، وبلغ الوزن النسبي 88.24%، والقيمة الاحتمالية أقل من 0.05، وبذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الحياد وهي 3 وهذا يعني أن أفراد عينة الدراسة قالوا انهم موافقون على ان يساهم الفصل بين الإدارة والملكية في تحسين مستوى الإفصاح المحاسبي وخفض مستوى التضارب في القرارات الاستثمارية بين الإدارة وملاك الشركة.

تنفق هذه النتيجة مع دراسة غزاوي 2010 والتي توصلت إلى أهمية الفصل بين الادارة والملكية في عملية اتخاذ القرارات وترشيدها . .

■ المتوسط الحسابي للفقرة رقم (9) يساوي 4.324 (الدرجة الكلية من 5) فقد احتلت هذه الفقرة المرتبة الثانية، وبلغ الوزن النسبي 86.47%، والقيمة الاحتمالية أقل من 0.05، وبذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن

درجة الحياد وهي 3 وهذا يعني أن أفراد العينة قالوا انهم موافقون على ان يؤثر فصل منصب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي على تحسين مستوى الإفصاح المحاسبي وترشيد القرارات الاستثمارية للشركة.

■ المتوسط الحسابي للفقرة رقم (1) يساوي 4.147 (الدرجة الكلية من 5) فقد احتلت هذه الفقرة المرتبة الثامنة، وبلغ الوزن النسبي 82.94%، والقيمة الاحتمالية أقل من 0.05، وبذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الحياد وهي 3، وهذا يعني أن أفراد العينة قالوا انهم يوافقون على ان ينعكس قيام الشركة بالإفصاح عن آلية اختيار المدراء التنفيذيين وتحديد مرتباتهم وحوافزهم على تحسين مستوى الإفصاح المحاسبي وترشيد القرارات الاستثمارية.

■ المتوسط الحسابي للفقرة رقم (2) يساوي 3.941 (الدرجة الكلية من 5) فقد احتلت هذه الفقرة المرتبة الاخيرة، وبلغ الوزن النسبي 78.82%، والقيمة الاحتمالية أقل من 0.05، وبذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الحياد وهي 3 وهذا يعني أن أفراد العينة قالوا انهم يوافقون على ان يحقق الإفصاح عن آلية تحديد مكافئات أعضاء مجلس إدارة الشركة في تحسين مستوى الإفصاح المحاسبي وترشيد الشركة لقراراتها الاستثمارية.

■ أما بالنسبة للدرجة الكلية، فقد بلغ المتوسط الحسابي 4.193 (الدرجة الكلية من 5)، وبلغ الوزن النسبي 83.86%، وكانت القيمة الاحتمالية اصغر من 0.05، حيث أن متوسط درجة الاستجابة يختلف جوهرياً عن درجة الحياد وهي 3، مما يدل على أن أفراد عينة الدراسة قالوا انه يوجد أثر تطبيق مبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة على مستوى الإفصاح المحاسبي و ترشيد القرارات الاستثمارية.

5.4 نتائج اختبار فرضيات الدراسة وتفسيرها

5.4.1 النتائج المتعلقة بالفرضية الأولى والتي تنص على ما يلي:

توجد علاقة ايجابية جوهريّة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$ بين تطبيق مبدأ حماية حقوق المساهمين وتحسين مستوى الإفصاح المحاسبي وترشيد القرارات الاستثمارية.

للتحقق من ذلك تم استخدام اختبار معامل الارتباط بيرسون لدراسة العلاقة بين تطبيق مبدأ حماية حقوق المساهمين وتحسين مستوى الإفصاح المحاسبي وترشيد القرارات الاستثمارية، والنتائج موضحة من خلال الجدول رقم (14):

جدول (14) نتائج اختبار معامل الارتباط بيرسون لكشف العلاقة بينتطبيق مبدأ حماية حقوق المساهمين وتحسين مستوى الإفصاح المحاسبي وترشيد القرارات الاستثمارية

مستوى الدلالة	قيمة معامل الارتباط	العدد	
0.0000	**0.827	34	تطبيق مبدأ حماية حقوق المساهمين
		34	تحسين مستوى الإفصاح المحاسبي والترشيد

** P-value<0.05 // P-value>0.05

تبين من النتائج الموضحة في جدول (14) يوجد علاقة ايجابية طردية قوية جوهرية ذات دلالة إحصائية 0.05 بينتطبيق مبدأ حماية حقوق المساهمين وتحسين مستوى الإفصاح المحاسبي وترشيد القرارات الاستثمارية حيث كانت قيمة معامل الارتباط 0.827 وهذا يعني انه كلما زاد تطبيق مبدأ حماية حقوق المساهمين كلما زاد تحسين مستوى الإفصاح المحاسبي وترشيد القرارات الاستثمارية.

التعليق على نتيجة الفرضية الاولى .

ترى الدراسة أن قبول فرضية اثر مبدأ حقوق المساهمين على تحسين مستوى الإفصاح المحاسبي , وانعكاساته على ترشيد القرارات الاستثمارية , يعزز على ضرورة الاهتمام من قبل الشركات بحقوق المساهمين , وضرورة قيامها بالإفصاح عن كافة المعلومات المحاسبية بصورة منتظمة ودورية , والعمل على ضمان إيجاد آليات لحماية تلك الحقوق , وخاصة أن الحوكمة هدفت في محورها الأساسي لحماية

حقوق المساهمين , وضمان مصالحهم والعمل على زيادة ثقتهم بالمعلومات المحاسبية من خلال ضمان الإفصاح والشفافية وهذا الأمر انعكس ايجاباً على ترشيد الشركة لقراراتها الاستثمارية .

5.4.2 النتائج المتعلقة بالفرضية الثانية والتي تنص على ما يلي:

توجد علاقة ايجابية جوهرية ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$ بين تطبيق مبدأ المساواة بين المساهمين وتحسين مستوى الإفصاح المحاسبي وترشيد القرارات الاستثمارية.

للتحقق من ذلك تم استخدام اختبار معامل الارتباط بيرسون لدراسة العلاقة بين تطبيق مبدأ المساواة وبين المساهمين وتحسين مستوى الإفصاح المحاسبي وترشيد القرارات الاستثمارية ، والنتائج موضحة من خلال الجدول رقم (15):

جدول (15) نتائج اختبار معامل الارتباط بيرسون لكشف العلاقة بين تطبيق مبدأ المساواة بين المساهمين وتحسين مستوى الإفصاح المحاسبي وترشيد القرارات الاستثمارية

مستوى الدلالة	قيمة معامل الارتباط	العدد	
0.0000	**0.785	34	تطبيق مبدأ المساواة بين المساهمين
		34	تحسين مستوى الإفصاح المحاسبي والترشيد

** P-value < 0.05

// P-value > 0.05

تبين من النتائج الموضحة في جدول (15) يوجد علاقة ايجابية طردية قوية جوهرية ذات دلالة إحصائية 0.05 بين تطبيق مبدأ المساواة بين المساهمين وتحسين مستوى الإفصاح المحاسبي وترشيد القرارات الاستثمارية حيث كانت قيمة معامل الارتباط 0.785 وهذا يعني انه كلما زاد تطبيق مبدأ المساواة بين المساهمين كلما زاد تحسين مستوى الإفصاح المحاسبي وترشيد القرارات الاستثمارية.

التعليق على نتيجة الفرضية الثانية .

تري الدراسة أن قبول فرضية اثر مبدأ المساواة بين المساهمين على تحسين مستوى الإفصاح المحاسبي , وانعكاساته على ترشيد القرارات الاستثمارية, يعني أهمية قيام الشركة بالإفصاح العادل للمساهمين , وكذلك ضمان حق الأقلية , من خلال إيجاد آليات واضحة لحماية تلك الحقوق , خاصة ان أغلب الشركات المساهمة الفلسطينية هي شركات عائلية , ويسيطر عليها عدد محدود , يمتلكون غالبية الأسهم . وعليه فإن وجود آليات واضحة ومبنية على الإفصاح والشفافية لحماية حقوق الأقلية , أسهم بدور كبير في زيادة الثقة بالقوائم المالية , والمعلومات المحاسبية التي تصدرها الشركات , مما انعكس إيجاباً على ترشيد قرارات الشركة وبالتالي زيادة استثماراتها .

5.4.3 النتائج المتعلقة بالفرضية الثالثة والتي تنص على ما يلي:

توجد علاقة ايجابية جوهرية ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$ بين تطبيق مبدأ دور أصحاب المصالح وتحسين مستوى الإفصاح المحاسبي وترشيد القرارات الاستثمارية.

للتحقق من ذلك تم استخدام اختبار معامل الارتباط بيرسون لدراسة العلاقة بين تطبيق مبدأ دور أصحاب المصالح وتحسين مستوى الإفصاح المحاسبي وترشيد القرارات الاستثمارية ، والنتائج موضحة من خلال الجدول رقم (16):

جدول (16) نتائج اختبار معامل الارتباط بيرسون لكشف العلاقة بين تطبيق مبدأ دور أصحاب المصالح وتحسين مستوى الإفصاح المحاسبي وترشيد القرارات الاستثمارية

مستوى الدلالة	قيمة معامل الارتباط	العدد	
0.0000	**0.679	34	تطبيق مبدأ دور أصحاب المصالح
		34	تحسين مستوى الإفصاح المحاسبي والترشيد

** P-value < 0.05

// P-value > 0.05

تبين من النتائج الموضحة في جدول (16) يوجد علاقة ايجابية طردية قوية جوهرية ذات دلالة إحصائية 0.05 بين تطبيق مبدأ دور أصحاب المصالح وتحسين مستوى الإفصاح المحاسبي وترشيد القرارات الاستثمارية حيث كانت قيمة معامل الارتباط 0.679 وهذا يعني انه كلما زاد تطبيق مبدأ دور أصحاب المصالح كلما زاد تحسين مستوى الإفصاح المحاسبي وترشيد القرارات الاستثمارية.

التعليق على نتيجة الفرضية الثالثة .

تري الدراسة أن قبول فرضية اثر مبدأ دور اصحاب المصالح على تحسين مستوى الإفصاح المحاسبي , وانعكاساته على ترشيد القرارات الاستثمارية ينعكس من أهمية تحسين الشركة لعلاقتها مع أصحاب المصالح , وضرورة قيامها بايجاد آليات واضحة لحمايةهم , وكذلك الإفصاح عن الحقوق والالتزامات التي تربط الشركة بهم , بالشكل الذي ينعكس أيضاً على تحسين اداء الشركة وترشيد قراراتها الاستثمارية .

5.4.4 النتائج المتعلقة بالفرضية الرابعة والتي تنص على ما يلي:

توجد علاقة ايجابية جوهرية ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$ بين تطبيق مبدأ الإفصاح والشفافية وتحسين مستوى الإفصاح المحاسبي وترشيد القرارات الاستثمارية.

للتحقق من ذلك تم استخدام اختبار معامل الارتباط بيرسون لدراسة العلاقة بين تطبيق مبدأ الإفصاح والشفافية وتحسين مستوى الإفصاح المحاسبي وترشيد القرارات الاستثمارية ، والنتائج موضحة من خلال الجدول رقم (17):

جدول (17) نتائج اختبار معامل الارتباط بيرسون لكشف العلاقة بين تطبيق مبدأ الإفصاح والشفافية وتحسين مستوى الإفصاح المحاسبي وترشيد القرارات الاستثمارية

مستوى الدلالة	قيمة معامل الارتباط	العدد	
0.0000	**0.770	34	تطبيق مبدأ الإفصاح والشفافية
		34	تحسين مستوى الإفصاح المحاسبي والترشيد

** P-value<0.05

// P-value>0.05

تبين من النتائج الموضحة في جدول (17) يوجد علاقة ايجابية طردية قوية جوهرية ذات دلالة إحصائية 0.05 بين تطبيق مبدأ الإفصاح والشفافية وتحسين مستوى الإفصاح المحاسبي وترشيد القرارات الاستثمارية حيث كانت قيمة معامل الارتباط 0.770 وهذا يعني انه كلما زاد تطبيق مبدأ الإفصاح والشفافية كلما زاد تحسين مستوى الإفصاح المحاسبي وترشيد القرارات الاستثمارية

التعليق على نتيجة الفرضية الرابعة .

ترى الدراسة أن قبول فرضية اثر مبدأ الإفصاح والشفافية على تحسين مستوى الإفصاح المحاسبي , يدعم الأساس الذي انطلقت منه الحوكمة وهو الإفصاح والشفافية , بهدف إعادة الثقة للمساهمين , واصحاب المصالح , خاصة بعد انعدام الثقة التي كانت نتيجة التلاعب بالسياسات المحاسبية وغياب الإفصاح والشفافية , وعليه , فإن قيام الشركات بالإفصاح عن كافة المعلومات وبصورة عادلة للمساهمين وأصحاب المصالح , سيساهم كثيراً في ترشيد قراراتها خاصة الاستثمارية . لانها ستكون محاطة بثقة المساهمين وأصحاب المصالح.

5.4.5 النتائج المتعلقة بالفرضية الخامسة والتي تنص على ما يلي:

توجد علاقة ايجابية جوهرية ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$ بين تطبيق مبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة وتحسين مستوى الإفصاح المحاسبي وترشيد القرارات الاستثمارية.

للتحقق من ذلك تم استخدام اختبار معامل الارتباط بيرسون لدراسة العلاقة بين تطبيق مبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة وتحسين مستوى الإفصاح المحاسبي وترشيد القرارات الاستثمارية ، والنتائج موضحة من خلال الجدول رقم (18):

جدول (18) نتائج اختبار معامل الارتباط بيرسون لكشف العلاقة بين تطبيق مبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة وتحسين مستوى الإفصاح المحاسبي وترشيد القرارات الاستثمارية

مستوى الدلالة	قيمة معامل الارتباط	العدد	
0.0000	**0.839	34	تطبيق مبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة
		34	تحسين مستوى الإفصاح المحاسبي والترشيد

** P-value<0.05

// P-value>0.05

تبين من النتائج الموضحة في جدول (18) يوجد علاقة ايجابية طردية قوية جوهرية ذات دلالة إحصائية 0.05 بين تطبيق مبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة وتحسين مستوى الإفصاح المحاسبي وترشيد القرارات الاستثمارية حيث كانت قيمة معامل الارتباط 0.839 وهذا يعني انه كلما زاد تطبيق مبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة كلما زاد تحسين مستوى الإفصاح المحاسبي وترشيد القرارات الاستثمارية.

التعليق على نتيجة الفرضية الخامسة.

ترى الدراسة أن قبول فرضية اثر مبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة على تحسين مستوى الإفصاح المحاسبي , وانعكاساته على ترشيد القرارات الاستثمارية ينعكس من أهمية تحديد مسؤوليات واضحة لمجلس الإدارة وضرورة وجود آليات لتقويم أدائه وضرورة ايضاً وجوب الفضل بين الملكية والادارة , خاصة ان أغلب الشركة الفلسطينية هي شركات عائلية , وعليه فإن الإفصاح عن تلك الأمور. سينعكس ايجاباً على زيادة الثقة في تلك الشركات , وبالتالي سيساهم في ترشيد الشركة لقراراتها الاستثمارية .

جدول (19) الانحدار الخطي لبحث العلاقة بين تطبيق مبدأ حماية حقوق المساهمين وتحسين مستوى الإفصاح المحاسبي وترشيد القرارات الاستثمارية

R	R2	F	Sig(F)
0.597	0.396	9.196	0.00

لدعم النتائج التي توصلت اليها الدراسة تم استخدام الانحدار الخطي. يبين الجدول 19 الانحدار الخطي لبحث العلاقة بين تطبيق مبدأ حماية حقوق المساهمين وتحسين مستوى الإفصاح المحاسبي وترشيد القرارات الاستثمارية , وتوضح النتائج ان قيمة العلاقة بين تطبيق مبدأ حماية حقوق المساهمين وتحسين مستوى الإفصاح المحاسبي

وترشيد القرارات الاستثمارية 0.000 وهي أقل من 5% وان قيمة F المحسوبة 9.16 . يلاحظ ان قيمة معامل التحديد R 0.597 وهي تشير إلى ان تطبيق حوكمة الشركات تؤثر على بقية النسبة المذكورة وعليه نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديية التي تفيد بوجود علاقة ذو دلالة احصائية بين تطبيق حقوق المساهمين وتحسين الإفصاح المحاسبي وترشيد القرارات الاستثمارية.

جدول (20) الانحدار الخطي لبحث العلاقة بين مبدأ المساواة بين المساهمين وتحسين مستوى الإفصاح المحاسبي وترشيد القرارات الاستثمارية

R	R2	F	Sig(F)
0.610	0.410	9.250	0.00

يبين الجدول 20 الانحدار الخطي لبحث العلاقة بين تطبيق مبدأ المساواة بين المساهمين وتحسين مستوى الإفصاح المحاسبي وترشيد القرارات الاستثمارية , وتوضح النتائج ان قيمة العلاقة بين مبدأ المساواة بين المساهمين وتحسين مستوى الإفصاح المحاسبي وترشيد القرارات الاستثمارية 0.000 وهي أقل من 5% وان قيمة F المحسوبة 9.250. يلاحظ ان قيمة معامل التحديد R 0.610 وهي تشير إلى ان تطبيق حوكمة الشركات تؤثر على بقية النسبة المذكورة وعليه نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديية التي تفيد بوجود علاقة ذو دلالة احصائية بين مبدأ المساواة بين المساهمين وتحسين مستوى الإفصاح المحاسبي وترشيد القرارات الاستثمارية.

جدول (21) الانحدار الخطي لبحث العلاقة بين تطبيق تطبيق مبدأ دور أصحاب المصالح وتحسين مستوى الإفصاح المحاسبي وترشيد القرارات الاستثمارية

R	R2	F	Sig(F)
0.560	0.380	9.019	0.00

يبين الجدول 21 الانحدار الخطي لبحث العلاقة بين تطبيق مبدأ دور أصحاب المصالح وتحسين مستوى الإفصاح المحاسبي وترشيد القرارات الاستثمارية . وتوضح النتائج ان قيمة العلاقة بين مبدأ دور اصحاب المصالح

وتحسين مستوى الإفصاح المحاسبي وترشيد القرارات الاستثمارية 0.000 وهي أقل من 5% وان قيمة F المحسوبة 9.019. يلاحظ ان قيمة معامل التحديد R 0.560 وهي تشير إلى ان تطبيق حوكمة الشركات تؤثر على بقيمة النسبة المذكورة وعليه نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديية التي تفيد بوجود علاقة ذو دلالة احصائية بين مبدأ دور أصحاب المصالح وتحسين مستوى الإفصاح المحاسبي وترشيد القرارات الاستثمارية.

جدول (22) الانحدار الخطي لبحث العلاقة بين تطبيق مبدأ حماية حقوق المساهمين وتحسين مستوى الإفصاح المحاسبي وترشيد القرارات الاستثمارية

R	R^2	F	$Sig(F)$
0.630	0.410	9.400	0.00

يبين الجدول 22 الانحدار الخطي لبحث العلاقة بين تطبيق مبدأ الإفصاح والشفافية وتحسين مستوى الإفصاح المحاسبي وترشيد القرارات الاستثمارية. وتوضح النتائج ان قيمة العلاقة بين مبدأ الإفصاح والشفافية وتحسين مستوى الإفصاح المحاسبي وترشيد القرارات الاستثمارية 0.000 وهي أقل من 5% وان قيمة F المحسوبة 9.400. يلاحظ ان قيمة معامل التحديد R 0.630 وهي تشير إلى ان تطبيق حوكمة الشركات تؤثر على بقيمة النسبة المذكورة وعليه نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديية التي تفيد بوجود علاقة ذو دلالة احصائية بين مبدأ الإفصاح والشفافية وتحسين مستوى الإفصاح المحاسبي وترشيد القرارات الاستثمارية.

جدول (23) الانحدار الخطي لبحث العلاقة بين تطبيق مبدأ حماية حقوق المساهمين وتحسين مستوى الإفصاح المحاسبي وترشيد القرارات الاستثمارية

R	R^2	F	$Sig(F)$
0.350	0.230	8.950	0.00

يبين الجدول 23 الانحدار الخطي لبحث العلاقة بين تطبيق مبدأ الإفصاح والشفافية وتحسين مستوى الإفصاح المحاسبي وترشيد القرارات الاستثمارية. وتوضح النتائج ان قيمة العلاقة بين مبدأ الإفصاح والشفافية وتحسين مستوى الإفصاح المحاسبي وترشيد القرارات الاستثمارية 0.000 وهي أقل من 5% وان قيمة F

المحسوبة 9.400. يلاحظ ان قيمة معامل التحديد R 0.630 وهي تشير إلى ان تطبيق حوكمة الشركات تؤثر على بقيمة النسبة المذكورة وعليه نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديية التي تفيد بوجود علاقة ذو دلالة احصائية بين مبدأ الإفصاح والشفافية وتحسين مستوى الإفصاح المحاسبي وترشيد القرارات الاستثمارية.

الفصل السادس

النتائج والتوصيات

6.1 النتائج ج

بناء على ماتمبي انه في الفقرات السابقة من تحليل لبيانات الدراسة واختبار لفرضياتها فإنه تم التوصل إلى النتائج التالية .

1. تبين من نتائج الدراسة أن تطبيق مبادئ الحوكمة في الشركات المساهمة العامة الفلسطينية له اثر ايجابي على تحسين مستوى الإفصاح المحاسبي وترشيد القرارات الاستثمارية , ولكن مع وجود فروق في درجة التأثير بين تلك المبادئ , فقد جاء في المقدمة , مبدأ مسؤوليات مجلس الادارة كأكثر المبادئ تأثيراً , يليه مبدأ

- حماية حقوق المساهمين , ثم مبدأ المساواة بين المساهمين . ثم مبدأ الإفصاح والشفافية , وأخيراً مبدأ دور أصحاب المصالح . كأقل المبادئ تأثيراً على مستوى الإفصاح المحاسبي وترشييد القرارات الاستثمارية .
2. على الرغم من أن مبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة أكثر المبادئ تأثيراً على تحسين مستوى الإفصاح المحاسبي وترشييد القرارات الاستثمارية . إلا أن الفقرات المتعلقة بقيام الشركة بالإفصاح عن آلية اختيار المدراء التنفيذيين تحديمتبائهم وحوافزهم وكذلك الإفصاح عن آلية تحديد مكافئات أعضاء مجلس ادارة الشركة وأثر ذلك على تحسين مستوى الإفصاح المحاسبي وترشييد القرارات الاستثمارية , جاءت أقل الفقرات تأثيراً , ويرجع السبب في ذلك بعض الشركات المساهمة العامة الفلسطينية يغلب عليها الطابع العائلي . وعليه يكون هناك إجماع من الإدارة التنفيذية ومجلس الإدارة عن الإفصاح عن هذه الأمور .
3. على الرغم من أن مبدأ دور أصحاب المصالح أقل المبادئ تأثيراً . إلا أن الفقرات المتعلقة بقيام الشركة بالأخذ في عين الاعتبار وجهات نظرأصحاب المصالح عندعملية اتخاذ القرارات الاستثمارية وقيامها بوضع آليات لمشاركة أصحاب المصالح مثل تمثيل العاملين في الشركة حظيت بموافقة أفراد مجتمع الدراسة ,
4. على الرغم من أن مبدأ الإفصاح والشفافية جاء في الترتيب قبل الأخير تأثيراً على الإفصاح المحاسبي وترشييد القرارات الاستثمارية , إلى أن الفقرة التي تشير إلى أهمية هذا المبدأ في المساهمة في زيادة الاعتماد على القوائم المالية في عملية اتخاذ القرارات الاستثمارية جاءت كثاني أكثر الفقرات تأثيراً في هذه الدراسة الأمر الذي يدعم أهمية الحوكمة في زيادة الثقة في المعلومات المحاسبية الصادرة عن شركات المساهمة العامة
5. جاءت الفقرة الخاصة بقيام الشركة بالإفصاح عن المعلومات المحاسبية بصورة دورية ومنتظمة للمساهمين أكثر الفقرات تأثيراً في هذه الدراسة الأمر الذي يعني أهمية الإفصاح عن المعلومات المحاسبية للمساهمين وانعكاس ذلك الإفصاح على ترشييد القرارات الاستثمارية .
6. على الرغم من أن مبدأي حماية حقوق المساهمين والمساواة بينهم حظيت بموافقة أفراد مجتمع الدراسة . غير أن الفقرتان التي تشيران إلى قيام الشركة بالأخذ في عين الاعتبار وجهات نظرالمساهمين عند عملية اتخاذ القرارات وبتمكين المساهمين من الحصول على المعلومات المتصلة بحقوق التصويت قبل الاستثمارفي الشركة كان أقل الفقرات تأثيراً على تحسين مستوى الإفصاح المحاسبي وترشييد القرارات الاستثمارية وترى الدراسة أن السبب وراء ذلك الأمر يعود على غياب الوعي من قبل المساهمين خاصة صغار المساهمين وعدم تفاعلهم في جلسات الجمعية العمومية وانحصار تركيزهم على ربحية الأسهم

7. جاءت الفقرة الخاصة بأهمية الإفصاح عن وجود أي مصالح خاصة لأعضاء مجلس الإدارة والمدراء التنفيذيون قد تتصل بعمليات أو مسائل للشركة كأكثر الفقرات تأثيراً ضمن فقرات مبدأ المساواة بين المساهمين على تحسين مستوى الإفصاح المحاسبي وترشيد الشركة لقراراتها الاستثمارية .
8. يساهم الإفصاح عن المعلومات المحاسبية للشركة على اختيار البديل الاستثماري الأمثل من البدائل الاستثمارية المتاحة وبالتالي يساهم في زيادة استثماراتها وتحسين معدل العائد على الاستثمار.
9. جاءت الفقرات الخاصة بعملية الفصل بين الإدارة والملكية. وكذلك قيام الشركة بفصل مناصبي رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي كأكثر الفقرات تأثيراً ضمن محور مسؤوليات مجلس الإدارة الأمر الذي يعني أهمية ذلك الفصل في تحسين مستوى الإفصاح المحاسبي وترشيد الشركة لقراراتها الاستثمارية
10. . ينعكس قيام الشركة بتوفير المعلومات الملائمة لمجلس الإدارة إيجاباً على عملية ترشيد القرارات الاستثمارية للشركة وكذلك تؤثر مهارة وخبرة أعضاء مجلس الإدارة على تحسين مستوى الإفصاح المحاسبي و نوعية القرارات الاستثمارية المتخذة

6.2 التوصيات

1. ضرورة قيام الشركة بالإفصاح عن العمليات الرئيسية التي تقوم بها الشركة وبصورة عادلة للمساهمين وكذلك ضمان حقوقهم وكذلك الإفصاح عن أي وجود أي مصالح خاصة لأعضاء مجلس الإدارة والمدراء التنفيذيين قد تتصل بعمليات أو مسائل للشركة لأهمية ذلك تحسين مستوى الإفصاح المحاسبي وترشيد الشركة لقراراتها الاستثمارية
2. . ضرورة قيام الشركة بوضع آليات لمشاركة أصحاب المصالح مثل تمثيل العاملين وخطط تملك الأسهم للعاملين لأهمية ذلك على تحسين مستوى الإفصاح المحاسبي وترشيدها للقرارات الاستثمارية.
3. ضرورة قيام الشركة بتعزيز عملية الفصل بين الإدارة والملكية وكذلك القيام الشركة بفص لمنصبي رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي الأمر الذي سوف ينعكس إيجاباً على نوعية القرارات الاستثمارية للشركات .
4. ضرورة قيام الشركة توفير المعلومات الملائمة للمجلس لإدارة على عملية ترشيد القرارات الاستثمارية للشركة وكذلك ضرورة تعزيز مهارات وخبرة أعضاء مجلس الإدارة لأهميته في ترشيد القرارات الاستثمارية .
5. ضرورة قيام الشركات المساهمة العامة بإعلام أصحاب المصالح بشكل كافي عن حقوقهم والتزاماتهم عند ارتباطهم بالشركة بالإضافة إلى توثيق العلاقات التعاقدية بينهم على تحسين مستوى الإفصاح المحاسبي وترشيد القرارات الاستثمارية .

6. على الشركات أن تعزز من قيامها بمنع تداول الأوراق المالية بصورة لا تتسم بالإفصاح أو الشفافية بالشكل الذي يؤثر على حقوق الأقلية. وكذلك ضمان مشاركتهم في عملية اتخاذ القرارات على تحسين مستوى الإفصاح المحاسبي و ترشيد قرارات الاستثمار للشركة

المراجع

1. أبو حمام , ماجد , (2008), "اثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية, رسالة ماجستير , الجامعة الإسلامية , غزة .
2. عكش ,محمد مهدي , (2011) "" أثر حوكمة الشركات في تعزيز جودة المعلومات المحاسبية".
3. غزاوي, حسين , (2010) " حوكمة الشركات وأثرها على مستوى الإفصاح في المعلومات المحاسبية". دراسة ميدانية , السعودية .
4. قباحة , عدنان (2008) دراسة بعنوان " اثر فاعلية الحاكمية على الأداء المالي للشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية " , جامعة عمان العربية , الأردن.
5. عبد الحميد، ناصر، (2014). حوكمة الشركات في الأسواق الناشئة، الطبعة الأولى، مركز الخبرات المهنية للإدارة، القاهرة، مصر.
6. القطاونة، أيمن سليمان، (2011).مدى توافر أبعاد خصائص الحاكمية المؤسسية وأثرها في دافعية العمل في البنوك التجارية العاملة في الأردن،دراسات العلوم الإدارية، المجلد (38)، العدد (1)، ص. (102-76).
7. الاضم، ميسم جهاد، (2014). أثر تطبيق قواعد الحوكمة على جودة الأرباح، رسالة ماجستير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن.
8. دودين، أحمد، (2013). أهمية الحوكمة المؤسسية في تعزيز الرقابة ومكافحة الفساد، المؤتمر العلمي المهني الدولي العاشر، للفترة من 11-12 أيلول، عمان، الأردن.
9. العازمي، جمال عبيد، (2011). دور حوكمة الشركات في رفع القدرة التنافسية للشركات الكويتية، رسالة ماجستير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن.
10. كيرزان، فائق حنا، (2013). مساهمة التدقيق الداخلي في تطبيق الحوكمة في المصارف السورية العامة والخاصة، المنارة، 19(4)، 85-121.

11. أبو حمام، ماجد إسماعيل، (2009). أثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية: دراسة ميدانية على الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية، رسالة ماجستير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.
12. الاضم، ميسم جهاد، (2014). أثر تطبيق قواعد الحوكمة على جودة الأرباح، رسالة ماجستير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن.
13. دودين، أحمد، (2013). أهمية الحوكمة المؤسسية في تعزيز الرقابة ومكافحة الفساد، المؤتمر العلمي المهني الدولي العاشر، للفترة من 11-12 أيلول، عمان، الأردن.
14. سواكن، عبد الرحمن الدرديري، (2011). دور الإفصاح في ترشيد قرارات الاستثمار: دراسة حالة سوق الخرطوم للأوراق المالية، رسالة ماجستير منشورة، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، الخرطوم، السودان.
15. طه، دينا محمد، (2019). دراسة أثر آليات حوكمة الشركات على الإفصاح المحاسبي الاختياري للشركات عبر الانترنت: دراسة تطبيقية، جامعة بورسعيد، بورسعيد، مصر.
16. العازمي، جمال عبيد، (2011). دور حوكمة الشركات في رفع القدرة التنافسية للشركات الكويتية، رسالة ماجستير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن.
17. عبد الحميد، ناصر، (2014). حوكمة الشركات في الأسواق الناشئة، الطبعة الأولى، مركز الخبرات المهنية للإدارة، القاهرة، مصر.
18. العصا، أحمد، (2008). حوكمة الشركات في سوق فلسطين للأوراق المالية..تurf أم حاجة ملحة، مجلة سوق المال الفلسطيني، العدد 2.
19. الفضل، مؤيد والزبيدي، فراس وراضي، نوال، (2014). العلاقة بين كفاءة مجلس الإدارة وجودة الإفصاح المحاسبي في ضوء نظرية الوكالة: دراسة اختبارية لحالة العراق، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 18، العدد 2، 1-22.
20. قباجة، وآخرون، (2008). تعزيز حوكمة الشركات في فلسطين، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني.
21. القطاونة، أيمن سليمان، (2011). مدى توافر أبعاد خصائص الحوكمة المؤسسية وأثرها في دافعية العمل في البنوك التجارية العاملة في الأردن، دراسات العلوم الإدارية، المجلد (38)، العدد (1)، ص. (76-102).
22. الكافي، مصطفى، (2013). الازمة المالية الاقتصادية العالمية وحوكمة الشركات، الطبعة الأولى، عمان، الأردن.

23. كشمير، جمال الدين نسيم، (2019). دور حوكمة الشركات في ترشيد القرارات المالية في المؤسسة الاقتصادية: دراسة حالة شركة اتصالات الجزائر، رسالة ماجستير منشورة، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، الجزائر.
24. كيرزان، فاتن حنا، (2013). مساهمة التدقيق الداخلي في تطبيق الحوكمة في المصارف السورية العامة والخاصة، المنارة، 19(4)، 85-121.
25. الوشاح، محمود عبد الفتاح وشاهين، لونا، (2017). أثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية: دراسة تطبيقية في الجامعات الخاصة الأردنية، بوابة البحث، 6(1)، 1-35.
26. Dani, A. Picolo, J. and Klann, R. (2019). Gender influence, Social Responsibility and Governance in Performance, RAUSP Management Journal, Vol.54, No.2, P. 154-177
12. Naseem, M. Riaz, S. Rehman, R. Ikram, A. and Malik, F. (2017). Impact of Board Characteristics On Corporate Social Responsibility Disclosure, the Journal of Applied Business Research, Vol. 33, No. 4, P. 801-810
13. Baatwah, A. (2015). The Role Board of Director Managers on Company Performance, the Journal of Accounting and Auditing, Vol. 2, No. 2, P. 2-45.
14. Dissanayake, R. and Nimalathasan, B. (2019). Impact of Corporate Board and Audit Committee Characteristics on Voluntary Disclosures: A Case Study of Listed Manufacturing Companies in Sri Lanka, International Journal of Scientific and Research Publications, Vol. 9, Issue. 1, P. 1-9.
15. Ghabayen, M. Mohamad, N. and Ahmad, N. (2016). Board Characteristics and Corporate Social Responsibility Disclosure in the Jordanian Banks, Corporate Board: Role, Duties & Composition, Vol. 12, Issue. 1, P. 84-100.
16. Jensen, M. & Meckling, W. (1976). Theory of the Firm: Managerial Behavior, Agency Costs and Ownership Structure. Journal of Financial Economics, 3(4), 305-360.
17. Nylen, P. and Dalhov, A. (2016). Board of Directors Characteristics and their Relationship to CEO Turnover, University of Gothenburg, P. 1-40.

18. Johl, S. Kaur, S. and Cooper, B. (2015). Board Characteristics and Firm Performance: Evidence from Malaysian Public Listed Firms, *Journal of Economics, Business and Management*, Vol. 3, No. 2, P. 239-243.
19. Lara, J. Osma, B. and Penalva, F. (2015). Board of Directors' Characteristics and Conditional Accounting Conservatism: Spanish Evidence, P. 1-29.
20. Aldrighi, D. Kalatzis, A. and Pellicani, A. (2011). The impact of corporate governance and financial constraints on firms investment decisions: Evidence from Brazil, *Working Paper*, 1-22
21. Abed, S. Al-Attar, A. & Suwaidan, M. (2012). Corporate Governance and Earnings Management: Jordanian Evidence. *International Business Research*, 5(1), 216-225.
22. Alfaraih, M. Alanezi, F. & Almujaheed, H. (2012). The influence of institutional and governance ownership on financial performance: Evidence from Kuwait. *Institutional Business Research*, 5(10), 192–200.
23. Al-Najjar, B. (2017). Corporate governance and CEO pay: Evidence from UK travel and leisure listed firms. *Tourism Management*, 60, 9–14.
24. Al-Ramahi, N. Barakat, A. & Shahwan, Y. (2014). The Impact of Corporate Governance Principles Application on Financial Performance of Public Shareholding Companies Listed In Amman Stock Exchange, *European Journal of Accounting Auditing and Finance Research*, Vol. 2, No. 6, 100-117
25. Azuma, T. Okada, T. & Hamuro, Y. (2014). Is No News Good News? The Streaming News Effect on Investor Behavior Surrounding Analyst Stock Revision Announcement. *International Review of Finance*, 14(1), 29-51.
26. Baatwah, A. (2015). The Role Board of Director Managers on Company Performance, *the Journal of Accounting and Auditing*, Vol. 2, No. 2, 2-45.

27. Bhattacharya, R. (2012). Behavioral finance: An Insight into the Psychological and Sociological biases affecting financial decision. *Zenith International Journal of Business Economics & Management Research*, 2(7), 147-157
28. Collett, N. & Dedman, E. (2010). Large share price movements, the disclosure of news and corporate governance. *Journal of Applied Accounting Research*, 11(2), 109-132
29. Cutler, B. Hedy R. Dexter, M. & Steven D. Penrod, J. (1989). Expert testimony and jury decision making: An empirical analysis. *Behavioral Sciences*, 7(2), 215-225.
30. Damagum, Y. & Chima, E. (2013). The Impact of Corporate Governance on Voluntary Information Disclosures of Quoted Firms in Nigeria: An Empirical Analysis, *Research Journal of Finance and Accounting*, 4(13), 166-178.
31. Dani, A. Picolo, J. and Klann, R. (2019). Gender Influence, Social Responsibility and Governance in Performance, *RAUSP Management Journal*, Vol. 54, No. 2, 154-177
38. Dissanayake, R. and Nimalathasan, B. (2019). Impact of Corporate Board and Audit Committee Characteristics on Voluntary Disclosures: A Case Study of Listed Manufacturing Companies in Sri Lanka, *International Journal of Scientific and Research Publications*, Vol. 9, Issue. 1, 1-9
39. Freeman, R. (1984). *Strategic Management: A Stakeholder Approach*: Cambridge University Press
40. Ghabayen, M. Mohamad, N. and Ahmad, N. (2016). Board Characteristics and Corporate Social Responsibility Disclosure in the Jordanian Banks, *Corporate Board: Role, Duties & Composition*, Vol. 12, Issue. 1 84-100

41. Jensen, M. & Meckling, W. (1976). Theory of the Firm: Managerial Behavior, Agency Costs and Ownership Structure. *Journal of Financial Economics*, 3(4), 305-360
42. Johl, S. Kaur, S. and Cooper, B. (2015). Board Characteristics and Firm Performance: Evidence from Malaysian Public Listed Firms, *Journal of Economics, Business and Management*, Vol. 3, No. 2, 239-243
43. Kyere, M. & Ausloos, M. (2020). Corporate governance and firms financial performance in the United Kingdom, *Int J Fin Econ*, 1(1), 1-15.
44. Lara, J. Osma, B. and Penalva, F. (2015). Board of Directors Characteristics and Conditional Accounting Conservatism: Spanish Evidence, 1-29
45. Lillo, F. Micciche, S. Tumminello, M. Pillo, J. & Mantegna, R. (2015). How news affects the trading behavior of different categories of investors in a financial market. *Quantitative Finance*, 15(2), 213-229
46. Mrabure, K. & Abhulimhen-Iyoha, A. (2020). Corporate Governance and Protection of Stakeholders Rights and Interests, *Beijing Law Review*, 11, 292-308
47. Naseem, M. Riaz, S. Rehman, R. Ikram, A. and Malik, F. (2017). Impact of Board Characteristics on Corporate Social Responsibility Disclosure, the *Journal of Applied Business Research*, Vol. 33, No. 4, 801-810
48. Nylen, P. and Dalhov, A. (2016). Board of Directors Characteristics and their Relationship to CEO Turnover, University of Gothenburg, 1-40
49. Omran, M. & Abdelrazik, M. (2013). The Association between Corporate Governance and Corporate Disclosure: A Critical Review, *Journal of Public Administration and Governance*, Vol. 3, No. 3, 94-107
50. Ruiz-Porras, A. and C. Lopez-Mateo, (2011). Corporate governance, market competition and investment decisions in Mexican manufacturing firms, *Middle Eastern Finance and Economics*, 10, 17-29

51. Shantha, B. and Vedantam, S. (2019). Influence of news on rational decision making by financial market investors. Investment Management and Financial Innovations, 16(3), 142-156

قائمة الاستقصاء

استمارة الاستبانة



NEAR EAST UNIVERSITY

جامعة نير ايست/ قبرص

المعهد العالي للدراسات العليا

كلية الادارة والاقتصاد/ قسم ادارة اعمال

برنامج ماجستير

الجزء الأول: معلومات عامة:

1- المؤهل العلمي :

بكالوريوس ماجستير دكتوراه أخرى

2- التخصص :

محاسب إدارة أعمال اقتصاد أخرى

3- عدد سنوات الخبرة:

1 - 5 سنوات 6 - 10 سنوات 11 - 15 سنة أكثر من 15 سنة

4- طبيعة العمل:

محاسب مدير مالي مدير إداري عضو مجلس إدارة

الجزء الثاني: اختبار الفرضيات.

المحور الأول" أثر تطبيق مبدأ حقوق المساهمين على تحسين مستوى الإفصاح وترشيد القرارات الاستثمارية				
موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق بشدة	غير موافق بشدة
				1. يساهم قيام الشركة بالإفصاح عن المعلومات المحاسبية بصورة دورية ومنتظمة للمساهمين في تحسين مستوى الإفصاح المحاسبي وترشيد القرارات الاستثمارية للشركة.
				2. يؤثر قيام الشركة بالإفصاح عن الهياكل والترتيبات الرأسمالية للمساهمين بشكل يتناسب مع حجم ملكيتهم في تحسين مستوى الإفصاح المحاسبي وترشيد الشركة لقراراتها الاستثمارية .
				3. يؤثر التعبير والإفصاح للمساهمين عن القواعد والإجراءات الخاصة

					بعملية السيطرة على الشركات في أسواق رأس المال مثل عمليات الاندماج على تحسين مستوى الإفصاح المحاسبي ترشيد الشركة لقراراتها الاستثمارية .
					4. يحقق الإفصاح للمساهمين عن العمليات الرئيسية التي تقوم بها الشركة في تحسين مستوى ترشيد الشركة لقراراتها الاستثمارية
					5. يحقق الإفصاح للمساهمين عن العمليات غير العادية التي تقوم بها الشركة في تحسين في ترشيد الشركة لقراراتها الاستثمارية
					6. يساهم الإفصاح عن سياسات توزيع إرباح الأسهم بما يحقق مصالح المساهمين والشركة في تحسين الإفصاح المحاسبي و ترشيد القرارات الاستثمارية للشركة
					7. ينعكس قيام الشركة بتزويد المساهمين بالمعلومات الكاملة عن الموضوعات التي يتعين بشأنها اتخاذ قرارات في اجتماعات الجمعية العمومية على تحسين مستوى الإفصاح المحاسبي و ترشيد القرارات الاستثمارية .
					8. ينعكس قيام الشركة بالأخذ في عين الاعتبار وجهات نظر المساهمين عند عملية اتخاذ القرارات على تحسين مستوى الإفصاح المحاسبي وترشيد القرارات الاستثمارية للشركة .

المحور الثاني : أثر تطبيق مبدأ المساواة بين المساهمين على تحسين مستوى الإفصاح المحاسبي و ترشيد القرارات الاستثمارية

موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
------------	-------	-------	-----------	----------------

					1. ينعكس قيام الشركة بالالتزام بحماية حقوق الأقلية من الحصول على المعلومات ذات العلاقة في تحسين مستوى الإفصاح المحاسبي وترشيد الشركة لقراراتها الاستثمارية
					2. ينعكس قيام الشركة بتمكين المساهمين من الحصول على المعلومات المتصلة بحقوق التصويت قبل الاستثمار في الشركة في تحسين مستوى الإفصاح المحاسبي وترشيد القرارات الاستثمارية
					3. يؤثر منع تداول الأوراق المالية بصورة لا تتسم بالإفصاح أو الشفافية بالشكل الذي يؤثر على حقوق الأقلية. على تحسين مستوى الإفصاح المحاسبي و ترشيد قرارات الاستثمار للشركة
					4. تنعكس عملية الإفصاح عن وجود أي مصالح خاصة لأعضاء مجلس الإدارة والمدراء التنفيذيون قد تتصل بعمليات أو مسائل للشركة على تحسين مستوى الإفصاح المحاسبي وترشيد القرارات الاستثمارية للشركة
					5. يؤثر وجود آلية واضحة تحفظ حقوق الأقلية عند عملية اتخاذ القرارات الاستثمارية للشركة على تحسين مستوى الإفصاح وترشيد قرارات الاستثمار للشركة .
					6. يؤثر قيام الشركة بالإفصاح عن المعلومات المحاسبية بصورة عادلة للمساهمين في تحسين مستوى الإفصاح المحاسبي وترشيد الشركة لقراراتها الاستثمارية

المحور الثالث: أثر تطبيق مبدأ دور أصحاب المصالح على تحسين مستوى الإفصاح المحاسبي و ترشيد القرارات الاستثمارية

موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	
					1. يؤثر قيام الشركة بتوفير المعلومات الملائمة والهامة لأصحاب المصالح . في التوقيت المناسب على تحسين مستوى الإفصاح المحاسبي ترشيد الشركة لقراراتها الاستثمارية .

					2. ينعكس الالتزام بإعلام أصحاب المصالح بشكل كافي عن حقوقهم والتزاماتهم عند ارتباطهم بالشركة على تحسين مستوى الإفصاح المحاسبي وترشيد القرارات الاستثمارية .
					3. تؤثر خاصية توفير الحماية لأصحاب المصالح من خلال توثيق العلاقات التعاقدية التي تحول دون قيام أي طرف بالتلاعب بتلك الحقوق على تحسين مستوى الإفصاح المحاسبي وترشيد القرارات الاستثمارية .
					4. ينعكس قيام الشركة بتقديم تعهدات إضافية لأصحاب المصالح في حالة عدم وجود تشريعات تختص بحقوقهم على تحسين مستوى الإفصاح المحاسبي وترشيد قراراتها الاستثمارية
					5. يؤثر قيام الشركة بالأخذ في عين الاعتبار وجهات نظر أصحاب المصالح عند عملية اتخاذ القرارات الاستثمارية في الشركة على تحسين مستوى الإفصاح المحاسبي وترشيد تلك القرارات .
					6. يؤثر قيام الشركة بوضع آليات لمشاركة أصحاب المصالح مثل تمثيل العاملين في مجلس الإدارة وخطط تملك الأسهم للعاملين على تحسين مستوى الإفصاح المحاسبي وترشيدها للقرارات الاستثمارية

					المحور الرابع : أثر تطبيق مبدأ الإفصاح والشفافية على تحسين مستوى الإفصاح المحاسبي وانعكاسه و ترشيد القرارات الاستثمارية
موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	
					1. ينعكس وجود الملائمة والموثوقية في المعلومات المحاسبية التي يتم الإفصاح على تحسين مستوى الإفصاح المحاسبي وعلى ترشيد القرارات الاستثمارية للشركة
					2. ينعكس قيام الشركة بالإفصاح عن الموارد الاقتصادية والالتزامات وحقوق الملكية في تحسين مستوى الإفصاح المحاسبي و ترشيد قراراتها

					الاستثمارية
					3. يساهم هذا المبدأ بالإفصاح عن المعلومات المحاسبية التي تساعد الشركة على اختيار البديل الاستثماري الأمثل من البدائل الاستثمارية المتاحة
					4. يساهم هذا المبدأ في زيادة الاعتماد على القوائم المالية في عملية اتخاذ القرارات الاستثمارية للشركة
					5. يؤثر حجم الإفصاح والشفافية في القوائم المالية على نوعية القرارات الاستثمارية للشركة.
					6. ينعكس استخدام طرق حديثة في الإفصاح وتوصيل المعلومات من قبل الشركة على استقطاب رؤوس أموال جديدة.
					7. يساهم تطبيق هذا المبدأ في تحسين معدل العائد على الاستثمار في الشركة

المحور الخامس : أثر تطبيق مبدأ مسؤوليات مجلس الإدارة على تحسين مستوى الإفصاح المحاسبي و ترشيد القرارات الاستثمارية				
موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
				1. ينعكس قيام الشركة بالإفصاح عن آلية اختيار المدراء التنفيذيين وتحديد مرتباتهم وحوافزهم على تحسين مستوى الإفصاح المحاسبي وترشيد القرارات الاستثمارية.
				2. يحقق الإفصاح عن آلية تحديد مكافئات أعضاء مجلس إدارة الشركة في تحسين مستوى الإفصاح المحاسبي وترشيد الشركة لقراراتها الاستثمارية .
				3. يساهم وجود أعضاء من المجلس من المستقلين غير العاملين بالشركة على تحسين مستوى الإفصاح المحاسبي وعملية ترشيد القرارات الاستثمارية .
				4. تؤثر مهارة وخبرة أعضاء مجلس الإدارة على تحسين مستوى الإفصاح المحاسبي و نوعية القرارات الاستثمارية المتخذة.
				5. يساهم هذا المبدأ بتوفير المعلومات الدقيقة والمناسبة في الوقت الملائم لأعضاء مجلس الإدارة التي تساعدهم على ترشيد قراراتهم الاستثمارية. .
				6. يؤثر الإفصاح عن مسؤوليات ودور مجلس الإدارة على تحسين مستوى الإفصاح المحاسبي وترشيد القرارات الاستثمارية للشركة .
				7. يؤثر قيام مجلس الإدارة بتقويم أدائه على أسس منتظمة في تحسين مستوى الإفصاح المحاسبي وترشيد القرارات الاستثمارية
				8. يساهم الفصل بين الإدارة والملكية في تحسين مستوى الإفصاح المحاسبي وخفض مستوى التضارب في القرارات الاستثمارية بين الإدارة وملاك الشركة.
				9. يؤثر فصل مناصبي رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي على تحسين مستوى الإفصاح المحاسبي وترشيد القرارات الاستثمارية للشركة.

ETHICS COMMITTEE APPROVAL ETHICS LETTER

REFERENCE: "SALAH Y. A. TAYYEM (20186445)

I would like to inform you that the above candidate is one of our postgraduate students in the Department of Business Administration. He has taken his thesis under my supervision and the thesis titled: The impact of corporate governance on the level of accounting disclosure and its implications for rationalizing investment decisions. Please do not hesitate to contact me if you have any further queries or questions.

Thank you very much indeed.

,Best Regards

,Asst Prof Dr. Ahmad Samour Department of Banking and Finance
Faculty of Economics and Administrative Sciences, Near East Boulevard, ZIP: 99138
.Nicosia / TRNC, North Cyprus, Mersin 10 – Turkey
Email: ahmad.samour@neu.edu.tr

Thesis

ORIGINALITY REPORT

15%

SIMILARITY INDEX

12%

INTERNET SOURCES

3%

PUBLICATIONS

10%

STUDENT PAPERS

PRIMARY SOURCES

1	Submitted to Erbil Polytechnic University Student Paper	1%
2	Submitted to An-Najah National University Student Paper	1%
3	www.alazhar.edu.ps Internet Source	1%
4	Submitted to Faculty of Commerce, Cairo University Student Paper	1%
5	193.194.69.98 Internet Source	1%
6	dnntest.iugaza.edu.ps Internet Source	1%
7	jprer.epra.org.eg Internet Source	1%
8	Submitted to Islamic University of Gaza Student Paper	1%